A

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

S/PV.3105
11 August 1992

ARABIC

الجمعية العامة

UN LIBRARY

AUG 18 1992

UN/SA COLLECTION

محضر حرفي مؤقت للجلسة الخامسة بعد الثلاثة آلاف والمائة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الثلاثاء ، ١١ آب/أغسطس ١٩٩٢ ، الساعة ١٥/٣٠

الرئيس:	السيد لي داويو	(الصين)
الأعضاء :	الاتحاد الروسي	السيد فورونتسوف
	اكوادور	السيد أيالا لاسو
	بلجيكا	السيد فان ديلي
	الرأس الأخضر	السيد جيسس
	زمبابوي	السيد ممبنغفوي
	فرنسا	السيد روشرو دلا سابلبير
	فنزويلا	السيد أريّا
	المغرب	السيد بن جلون تويمي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	السير ديفيد هناي
	النمسا	السيد هاينوتشي
	الهند	السيد غاريخان
	هنغاريا	السيد بوداي
	الولايات المتحدة الامريكية	السيد بركنس
	اليابان	السيد هاتانو

يتضمن هذا المحضر النصوص الاصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الامن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الاصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى: Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

92-61057 ٢٠٠٤ح(٩٢)

افتتحت الجلسة الساعة ١٦/١٠ .

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال .

رسالة مؤرخة في ٧ آب/أغسطس ١٩٩٢ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة لبلجيكا لدى الأمم المتحدة (S/24393)

رسالة مؤرخة في ٧ آب/أغسطس ١٩٩٢ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة لفرنسا لدى الأمم المتحدة (S/24394)

رسالة مؤرخة في ٧ آب/أغسطس ١٩٩٢ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة (S/24395)

رسالة مؤرخة في ٧ آب/أغسطس ١٩٩٢ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال المؤقت لبعثة الولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة (S/24396)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية) : أودُّ أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة يطلب فيها دعوته للاشتراك في مناقشة البند المدرج على جدول أعمال المجلس . ووفقا للممارسة المتبعة ، اعتزم ، بعد موافقة المجلس ، دعوة ذلك الممثل للاشتراك في المناقشة دون أن يكون له حق التصويت وذلك وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس .

نظرا لعدم وجود اعتراض ، تقرر ذلك .

بدعوة من الرئيس ، شغل السيد الانباري (العراق) مقعدا على طاولة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية) : في رسائل مؤرخة في ٧ آب/أغسطس ١٩٩٢ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة لبلجيكا لدى الأمم المتحدة ، ومن القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة لفرنسا لدى الأمم المتحدة ، ومن الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة ومن القائم بالأعمال المؤقت لبعثة الولايات المتحدة الأمريكية لدى

الامم المتحدة والواردة في الوثائق S/24393 و S/24394 و S/24395 و S/24396 يطلب إلى مجلس الامن توجيه دعوة إلى السيد فان دير ستويل ، وذلك بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس .

والمسألة المعروضة على المجلس للبت فيها هي توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس إلى السيد فان دير ستويل بصفته الشخصية .

السيد غاريخان (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن الموقف الثابت للوفد الهندي هو أن مختلف الأجهزة والهيئات التابعة للأمم المتحدة ينبغي أن تقصر مداولاتها وإجراءاتها على مجالات اختصاصاتها التي حددت بموجب الميثاق . والخروج على الميثاق الذي هو موضع ثقة أمم العالم وتأييدها ، يمكن أن يقوض تلك الثقة ، وأن تترتب عليه نتائج خطيرة بالنسبة لمستقبل المنظمة ككل .

إننا نسلّم بأن المسائل المتعلقة بالحالة في العراق تعرض على مجلس الأمن بسبب احتلال العراق غير الشرعي للكويت في عام ١٩٩٠ . وقد تعامل مجلس الأمن بفعالية مع تلك الحالة ، ولا يزال متيقظا لأي خرق للسلم والأمن الدوليين . ويمكن للمجلس أن يركز انتباهه المشروع على التهديد أو التهديد المحتمل للسلم والاستقرار في المنطقة ، ولكنه لا يستطيع أن يناقش أوضاع حقوق الإنسان في حد ذاتها ، أو أن يصدر توصيات بشأن مسائل تخرج عن نطاق اختصاصه .

وهذا هو السياق الذي يرى فيه وفد بلادي أن لديه تحفظات على صحة دعوة مجلس الأمن للسيد فان دير ستويل . ذلك أن المسائل المتصلة بحقوق الإنسان ينبغي أن تناقش على النحو السليم في لجنة حقوق الإنسان أو في الجمعية العامة ، وهما الجهازان المختصان بذلك . وبالنسبة لهذه الحالة ، يبدو لنا أن الطلبات المعروضة علينا من بعض أعضاء المجلس بخصوص دعوة السيد فان دير ستويل لكي يساعد المجلس في مداولاته ، بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت ، بها مساس مباشر بهذا الموقف الثابت لوفد بلادي .

ونلاحظ أن الطلبات المقدمة لدعوة السيد فان دير ستويل تتضمن إشارات إلى قرار مجلس الأمن ٦٨٨ (١٩٩١) . وقد امتنع وفدي عن التصويت على مشروع القرار لأسباب ذكرت في تعليل التصويت وقت اعتماد ذلك القرار . وفي الوقت ذاته ، أحاط وفدي علما بالتعليلات التي ساقها مقدمو هذا الطلب ، وكذلك بالبيان الذي أدليتم به توا ، سيدي الرئيس ، بما يفيد أن السيد فان دير ستويل قد دعي بصفته الشخصية البحتة ، ولم يُدع بأية صفة تمثيلية .

السيد أيالا لاسو (إكوادور) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : اسمحوا لي أن أعرب عن وجهة نظر إكوادور فيما يتعلق بالطلب المقدم من ممثلي بلجيكا وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة بدعوة المجلس للاجتماع ، على سبيل الاستعجال ، للاستماع إلى السيد فان دير ستويل الذي سيتكلم بصفته الشخصية . ثلاثة من الملتمسين الاربعة يعلنون أن قمع السكان المدنيين في العراق يشكل تهديدا للسلم والامن الدوليين ، والاربعة جميعا يذكّرون بالقرار ٦٨٨ (١٩٩١) الذي قرر فيه مجلس الامن ، في جملة أمور ، أن يبقي المسألة قيد النظر ، كما يطلبون إلى مجلس الامن أن يوجه دعوة إلى السيد ماكس فان دير ستويل ، وفقا للمادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت .

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس :

"للمجلس أن يدعو أعضاء الامانة العامة أو غيرهم من الاشخاص الذين يعتبرون مؤهلين لذلك ، إلى تزويده بالمعلومات أو تقديم المساعدات الاخرى في دراسة المسائل الداخلة في اختصاصه" .

والسيد ماكس فان دير ستويل ، بوصفه المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان المخصص للعراق قدم تقريرا تم تعميمه بوصفه وثيقة رسمية من وثائق مجلس الامن ، كما كان الحال بالنسبة للتقرير الذي قدم للجنة حقوق الإنسان في ١٨ شباط/فبراير ١٩٩٣ . ولا يعتزم المجلس فحص تقرير السيد فان دير ستويل أو اتخاذ موقف بشأنه ، لان ذلك يعني أنه يتجاهل اختصاص الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، وأنه يعطي لنفسه سلطة لا يملكها .

والواقع أن المواد من ١٠ إلى ١٧ من الميثاق تحدد مسؤوليات الجمعية العامة ، والمادة ١٣ تشير بالتحديد إلى صلاحياتها فيما يتعلق بحقوق الإنسان والحريات الاساسية . والفصل التاسع من الميثاق يشير إلى التعاون الدولي في المسائل الاقتصادية والاجتماعية ، والمادة ٥٥ تشير إلى احترام حقوق الإنسان والحريات الاساسية ، والمادة ٦٠ تقول إن المسؤولية في هذا الصدد تقع على عاتق الجمعية العامة كما تقع ، تحت إشراف الجمعية العامة ، على عاتق المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الذي يختص بالسلطات المبينة في الفصل العاشر . ومن بين وظائف وسلطات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، وفقا للمادة ٦٢ ، ما يتصل منها بإشاعة احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية ومراعاتها .

وقد أنشأ المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجنة حقوق الإنسان في عام ١٩٤٦ ، وقامت تلك اللجنة بتعيين السيد ماكس فان دير ستويل مقررا خاصا لحالة حقوق الإنسان في العراق . وبهذه الصفة ، قدم السيد فان دير ستويل تقريره إلى لجنة حقوق الإنسان والجمعية العامة . وقام المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، في إطار اختصاصه القانوني ، بالإعراب عن رأيه في هذا الصدد . وبما أن مجلس الأمن ، بالتالي ، ليس مختصا بالمسائل المتعلقة بحقوق الإنسان ، فإنه لا يستطيع أن يفحص تقرير السيد فان دير ستويل أو أن يتخذ موقفا بشأنه . وفضلا عن ذلك لا بد من التذكير بأن مجلس الأمن ، يوم ٥ نيسان/ابريل ١٩٩١ ، اتخذ القرار ٦٨٨ (١٩٩١) الذي أدان فيه القمع الذي يتعرض له السكان المدنيون العراقيون في أجزاء كثيرة من البلد :

"والذي شمل مؤخرا المناطق السكانية الكردية ، وتهدد نتائجه السلم والأمن الدوليين في المنطقة" . (القرار ٦٨٨ (١٩٩١) ، الفقرة ١)

لقد اتخذ مجلس الأمن ذلك القرار لأنه رأى في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وما نتج عنها من تدفق اللاجئين عبر الحدود الدولية تهديدا للسلم والأمن الدوليين في المنطقة . أي أن مجلس الأمن قرر أن يتصرف بشأن هذه المسألة التي ليست في المعتاد جزءا من اختصاصه ، لأن ظاهرة نشأت يمكن أن تؤثر على السلم والأمن الدوليين ، ولأن صيانتهما هي المسؤولية الأولى لمجلس الأمن .

بالإضافة إلى ذلك ، رأى المجلس من الضروري أن يعيد التأكيد على :

"التزام جميع الدول الأعضاء تجاه سيادة العراق وجميع دول المنطقة وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي" . (القرار ٦٨٨ (١٩٩١) ، الفقرة السابعة من الديباجة)

وأشار أيضا إلى "الفقرة ٧ من المادة ٣ من ميثاق الأمم المتحدة" . (القرار ٦٨٨ (١٩٩١) ، الفقرة الثانية من الديباجة) . بعبارة أخرى رأى مجلس الامن أن القرار ٦٨٨ (١٩٩١) لا يؤثر على تلك المبادئ الاساسية ، لأن حالة نشأت لها صلة بصيانة السلم والامن الدوليين ، وهذا ما جعل من الممكن للمجلس أن يتصرف .

وقد صوت وفد إكوادور مؤيدا القرار ٦٨٨ (١٩٩١) ، وبذلك وافق على تقييم المجلس ، على الرغم من أنه أوضح أن المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان في حد ذاتها لا تدخل في اختصاص مجلس الامن . ومن الاهمية بمكان أن نذكر أن البلدان الاربعة التي طلبت عقد اجتماع المجلس هذا تستند إلى القرار ٦٨٨ (١٩٩١) الذي بمقتضاه يدعى السيد فان دير ستويل بصفته الشخصية لتقديم معلومات عن مسائل تدخل في نطاق سلطة مجلس الامن . ومن ثم تفهم إكوادور أن الدعوة الموجهة للسيد فان دير ستويل لا تؤثر بأي شكل من الاشكال على السلطة العادية للمجلس أو تزيد منها ، لانها تقع في نطاق قرار سبق اتخاذه ، وأن من المفهوم أنها تجسيد لجميع القيود المتأصلة في ذلك القرار ذاته .

السيد مومبنغوي (زمبابوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تؤيد زمبابوي تماما المبادئ الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وتؤمن إيمانا راسخا بالمبدأ الذي مؤداه أن انتهاكات حقوق الإنسان أينما وقعت ينبغي أن تكون محل فحص وفقا لالتزامات الدول الاعضاء من جانب الاجهزة المختصة التابعة للامم المتحدة ووفقا لما تنص عليه الاتفاقيات الإقليمية والدولية القائمة المتصلة بحقوق الإنسان .

بيد أننا ندرك جميعا أن هناك تقسيما للمسؤولية فيما بين مختلف أجهزة الامم المتحدة . ولم يحدث تقسيم المسؤوليات هذا بالمصادفة . ولهذا ينبغي أن يؤخذ بجدية فائقة . وإن مجلس الامن يتحمل المسؤولية الاولى عن صيانة السلم والامن الدوليين . لقد عبَّر وفدي ، في الماضي غير البعيد ، في نفس هذه القاعة عن الحاجة إلى الحذر في الطريقة التي يفسر بها المجلس ولايته . وفي الواقع ، يمكن أن يقال إن كل شيء يحدث له تأثير على السلم والامن الدوليين . وهذا النوع من النهج من الواضح أنه سيحول الاجهزة الاخرى التابعة للمنظمة إلى أجهزة لا لزوم لها .

وفي ظل الظروف الحالية ، من الواضح لوفدي أن موضوع حقوق الإنسان يخص لجنة حقوق الإنسان والجمعية العامة . ولجنة حقوق الإنسان ، وهي تمارس ولايتها ، قد عينت السيد فان دير ستويل بوصفه مقررا لها بشأن العراق . وقد عمم تقريره على جميع أعضاء مجلس الامن . وقد قرأناه جميعا ونعرف جميعا محتوياته .

وحسب معلومات وفدي ، إن تقرير السيد فان دير ستويل لم تنظر فيه حتى الآن هيئة الامم المتحدة التي أمرت بوضعه . وقد أحاط وفدي علما بالتعليلات التي قدمها المشاركون بأن مجلس الامن لا يجتمع من أجل استقبال السيد فان دير ستويل بوصفه مقررا بشأن العراق عيَّنته لجنة حقوق الإنسان ولكن المجلس يستقبله بصفته الشخصية تماما . واسمحوا لي بأن أقول هنا إن زمبابوي تعتقد بأن جميع المعلومات التي يمكن أن تساعد مجلس الامن على تنفيذ ولايته على نحو أكثر فعالية ينبغي أن تكون متاحة للدول الاعضاء . وفي هذا السياق ، رحب وفدي بتعميم تقرير السيد فان دير ستويل على أعضاء المجلس من أجل إعلامهم .

وإن ما يشغل بال وفدي هو اتجاه مجلس الامن في تجاوز اختصاصات هيئات أخرى تابعة للامم المتحدة . وإذا استمر هذا الاتجاه ، أدى إلى إثارة أزمة مؤسسية خطيرة لا يمكنها إلا أن تؤدي إلى الإضرار بهذه الهيئة العالمية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية) : أتكلم الآن بوصفي ممثلا للصين .

يرى الوفد الصيني أن اختصاص مجلس الامن هو تناول المسائل المتصلة بالسلم والامن الدوليين . وإن مسائل حقوق الإنسان ينبغي أن تنظر فيها لجنة حقوق الإنسان . إن هذه المسائل لم تقع مطلقا في إطار ولاية مجلس الامن . وإن السيد فان دير ستويل هو المقرر الذي عيّنته لجنة حقوق الإنسان . ومن الطبيعي ومن السليم أنه يعتبر مسؤولا أمام اللجنة وأنه ينبغي أن يقدم تقريرا إليها عن عمله .

ونرى أن توجيه الدعوة إلى السيد فان دير ستويل للمشاركة في اجتماعات المجلس ليس سليما . ولهذا يعرب الوفد الصيني عن تحفظاته في هذا المجال .

أستانف الآن مهامي بوصفي رئيسا لمجلس الامن . إن الملاحظات التي أدلي بها سترد في محاضر مجلس الامن .

وإذا لم أسمع أي اعتراض ، هل لي أن أعتبر أن المجلس يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت إلى السيد فان دير ستويل ؟

نظرا لعدم وجود اعتراض ، تقرر ذلك .

يبدأ مجلس الامن الآن نظره في البند المدرج على جدول أعماله .

يجتمع مجلس الامن استجابة للطلبات الواردة في رسائل مؤرخة في ٧ آب/اغسطس ١٩٩٣ وموجهة إلى رئيس مجلس الامن من القائم بالاعمال المؤقت للبعثة الدائمة لبلجيكا لدى الامم المتحدة والقائم بالاعمال المؤقت للبعثة الدائمة لفرنسا لدى الامم المتحدة ، والممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية لدى الامم المتحدة ، والقائم بالاعمال المؤقت لبعثة الولايات المتحدة الامريكية لدى الامم المتحدة في الوثائق S/24393 و S/24394 و S/24395 و S/24396 على التوالي .

وأود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/24386 ، رسالة مؤرخة في ٣ آب/اغسطس ١٩٩٣ وموجهة إلى رئيس مجلس الامن من القائم بالاعمال المؤقت للبعثة

الدائمة لبلجيكا لدى الامم المتحدة ، والوثيقة S/24388 ، رسالة مؤرخة في ٦ آب/اغسطس ١٩٩٣ وموجهة إلى الامين العام من الممثل الدائم للعراق لدى الامم المتحدة .

وقد تلقى أعضاء المجلس صورة فوتوغرافية لرسالة مؤرخة في ١٠ آب/اغسطس ١٩٩٣ وموجهة إلى الامم المتحدة من القائم بالاعمال المؤقت للبعثة الدائمة لجمهورية إيران الإسلامية ، وستصدر باعتبارها الوثيقة S/24414 .

المتكلم الأول المدرج على قائمتي هو السيد ماكس فان دير ستويل ، الذي وجه إليه المجلس دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت . وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس وإلى الإدلاء ببيانه .

السيد فان دير ستويل (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في ١٧ حزيران/يونيه ، قدمت إليّ وزارة الصحة العراقية معلومات عن الحالة الصحية لشعب العراق . إنه تقرير مزعج . وعلى سبيل المثال ، إنه ينص على أن عدد الوفيات التي سببتها مختلف أنواع الديزنطاريا أكثر الآن خمسة أو ستة أضعاف مما كان في سنوات سابقة . وقد انتشر وباء الكوليرا وقد أبلغ الآن عن ٣٧٠ ١ حالة تتطلب علاجا . ومات العشرات . ويشير التقرير إلى أن الأمراض التنفسية تبلغ الآن من سبعة إلى ثمانية أضعاف ما كانت عليه في الماضي . وقد ارتفعت وفيات الأطفال أيضا ارتفاعا حادا .

ولم أتمكن بعد من التدقيق في صحة هذه البيانات . ولكن في رأيي أنه ليس هناك شك في أن القطاعات الأفقر من السكان بصفة خاصة هي التي تعاني . ويزود برنامج تموين الغذاء الحكومي ، بأسعاره المنخفضة ، السكان بما يبلغ ٤٠٠ ١ سعرة حرارية فقط للشخص في اليوم ، بينما لا تستطيع قطاعات كبيرة من السكان أن تتحمل الاسعار العالية لشراء غذاء إضافي من السوق الحرة .

كل هذا يؤكد ضرورة إجراء تقدم عاجل في المفاوضات التي لا تنتهي بشأن التنفيذ ، على أساس قراري مجلس الامن ٧٠٦ (١٩٩١) و ٧١٢ (١٩٩١) ، لما يسمى صيغة "الغذاء لقاء الزيت" . وبهذه الطريقة يمكن تحقيق تحسين سريع للحالة الغذائية .

ومن الواضح أيضا أنه إذا كانت صحة السكان تتدهور بالسرعة التي توضحها البيانات ، فثمة حاجة متزايدة إلى مساعدة إنسانية دولية لا انقطاع لها .

وفي ظل تلك الخلفية ، لا يسعني إلاّ أن أعرب عن قلقي لكون برنامج المعونة الإنسانية في العراق في الوقت الحاضر يوشك أن يتوقف . لقد رفضت حكومة العراق إعطاء تأشيرات دخول جديدة لثمانية من العاملين الذين كان من المقرر أن يأتوا إلى البلاد وفقا لنظام تناوب ؛ ورفضت تجديد تأشيرات دخول الذين كانوا موجودين فعلا . وفضلا عن ذلك ، فإنهم تعرضوا لأشكال مختلفة من المضايقات .

ووردت تقارير عن حدوث حوادث أخطر في منطقة كردستان في شمال البلاد . والقيود على إمدادات الوقود للوكالات الإنسانية تضيف إلى الصعوبات التي تواجهها .

وبينما تشتكي حكومة العراق من آثار الحظر المفروض ضد العراق ، فإنها لم تتردد في فرض حظر أشد قسوة ضد سكان الأهوار في الجنوب وضد سكان المحافظات الشمالية التي لم تعد تحت سيطرة الحكومة . بل إن الحظر المفروض على السكان في الشمال أصبح أشد إحكاما في الأسابيع الأخيرة . وإمدادات الأغذية لا تصل تقريبا . وقُطع الإمداد بمنتجات البترول . ولأن مخزونات الاحتياطي تتضاءل ، ترتفع الأسعار بسرعة في الشمال . وعدد متزايد بشكل مستمر من الأكراد يكتشفون أن دخولهم لم تعد كافية لتوفير احتياجاتهم الأساسية . وهم يضطرون إلى بيع ما يملكونه حتى يبقوا أحياء . ولأن منتجات البترول أصبحت أكثر ندرة ، بدأ الناس في قطع الأخشاب ؛ وإذا ما استمر هذا سيتحول خطر إزالة الغابات إلى حقيقة واقعة .

ولأننا نمر بفصل الصيف الآن ، فإن الحالة تخف حدتها في الوقت الحاضر بعض الشيء بسبب وجود إمدادات من المنتجات المحلية مثل الخضروات والفاكهة . لكن عندما يجيء الشتاء ، فإن الحالة ستسوء بشكل مثير .

في الثمانينيات ، قُتل عشرات الآلاف من الأكراد نتيجة للسياسات القمعية التي مارستها حكومة العراق . والآن هناك خطر جديد يتهددهم وهو : الجوع . وإذا ما استمرت

حكومة العراق في اتباع سياستها الحالية الخاصة بإحكام الحظر ضد الاكراد ، لن توجد سوى وسيلة واحدة لتجنُّب وقوع مأساة إنسانية جديدة - وهي ، برنامج معونة إنسانية كبير للشمال .

وفي هذا الصدد ، يجب أن أذكّر بالقرار ٦٨٨ (١٩٩١) ، الذي اتخذه مجلس الامن في شهر نيسان/ابريل من العام الماضي ، والفقرة ٣ من منطوق ذلك القرار تنص على ما يلي :

"يصر على أن يسمح العراق بوصول المنظمات الإنسانية الدولية ، على الفور ، إلى جميع من يحتاجون إلى المساعدة في جميع أنحاء العراق ، ويوفر جميع التسهيلات اللازمة لعملياتها" .

ومن الواضح أن السياسة الراهنة لحكومة العراق ، التي تجعل من المستحيل تقريبا على المنظمات الإنسانية الدولية أن تواصل عملها ، تشكل انتهاكا واضحا لهذا القرار .

وفي هذا الصدد ، لا بدّ لي أن أعلّق أيضا على غارات الكرّ والفرّ التي وقعت في الشمال في الأشهر الاخيرة . إن حكومة العراق تنكر أية مسؤولية عنها . ولكن من ناحية أخرى ، من الصعب تصور وقوع هذه الأعمال من جانب الاكراد الذين مهما كانت خلافاتهم لهم جميعا مصلحة واضحة في استمرار العمل الإنساني في منطقتهم .

إن حالة الغذاء المتدهورة بشكل سريع في الشمال لم تحظ باهتمام دولي كبير . وقد يفسر هذا وجود مآس إنسانية في أماكن أخرى من العالم . ولكنني أرى أنه لا يمكننا أن ننسى أنه في المنطقة الكردية من العراق تتعرض آلاف الارواح البشرية للخطر . ومن الأمور الاساسية أن تتخذ خطوات الآن لتجنُّب وقوع كارثة في الشتاء المقبل . أولا وقبل كل شيء ، من الضروري أن تمكّن المنظمات الإنسانية الدولية من استئناف أعمالها في الشمال دون أن تتعرض للخطر أو تعوّق بأي شكل من الاشكال .

وإذا ما أدت المفاوضات الحالية مع حكومة العراق - كما آمل - إلى التوصل إلى اتفاق على الاستمرار غير المعوق لأعمال المنظمات الإنسانية الدولية في العراق ، فإنه لا يمكن للأمم المتحدة ، في رأيي ، أن تنسى الحالة في الأهوار في الجنوب . فإن السكان في الأهوار يتعرضون أيضا لحظر غذائي ، رغم أن سياسة التمييز هذه التي تتبعها

دولة ضد جزء من سكانها تمثل انتهاكا واضحا للمواد ٢ و ١١ و ١٢ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعتبر العراق طرفا فيها .

إن سكان الأهوار بحاجة ماسّة إلى الإغاثة الإنسانية . إلّا أن حكومة العراق لم تسمح أبدا للمنظمات الإنسانية الدولية بأن يكون لها وجود هناك . وهذا ، مرة أخرى ، يشكل انتهاكا للفقرة الثالثة من القرار ٦٨٨ (١٩٩١) ، التي تتكلم عن الوصول الفوري إلى جميع من يحتاجون إلى المساعدة في جميع أنحاء العراق .

وحكومة العراق ، بينما تدين الحظر الذي تفرضه الأمم المتحدة باعتباره أمر غير إنساني ويعرّض الحالة الصحية للبلاد للخطر ، لا تتردد في اتباع حصار غذائي ضد أجزاء من سكانها - وهذا أمر يشكل تهديدا لأهم الحقوق الأساسية : الحق في الحياة .

إن حياة سكان الشمال والسكان في الأهوار في الجنوب تتعرض أيضا للخطر وبطريقة مباشرة أكثر . ففي الشمال تقوم القوات الحكومية بقصف مستمر لأجزاء من المنطقة الكردية . ومما يعدّ أكثر خطورة الحالة في الأهوار . فمنذ أوائل حزيران/يونيه حدثت زيادة منذرة بالخطر للأنشطة العسكرية . فقد حدث قصف جوي لأجزاء من مناطق الأهوار . وهناك أنباء عن طائرة شابتة الجناح تشن هجمات ؛ ومع أنه تمر أيام لا تُشن فيها هجمات ، هناك أنباء عن وقوع إصابات كثيرة بين السكان المدنيين . وفضلا عن ذلك ، يضطر الأفراد إلى ترك قراهم وقبول إعادة توطينهم في مستوطنات جديدة - وهو تطور مشؤوم لأنه في أواخر الثمانينيات خلال ما تسمى بعمليات الأنفال ضد الأكراد ، استخدمت تدابير مماثلة لإخضاعهم . وعندئذ ، وأخيرا ، تبنى قنوات لتجفيف أجزاء من الأهوار . وهذه الأعمال ، التي تنفذ دون أي تشاور مع السكان المحليين ، تشكل تهديدا سواء بالنسبة لاحتياجاتهم اليومية التي يتم الوفاء بها إلى حد كبير عن طريق صيد الأسماك ، أو فيما يتعلق ببقاء ثقافتهم القديمة .

وكل هذه التطورات تؤدي إلى نفس الاستنتاج وهو أن حكومة العراق تقوم الآن بعملية كبيرة لإخضاع سكان الاهوار . و "عمليات الانفال" التي تم القيام بها في الشمال ضد الاكراد في الثمانينيات قد بيّنت مدى ضراوة هذه الحملات . ولا يوجد دليل على الإطلاق يمكن أن يؤدي إلى الاستنتاج بأن نهجا أكثر إنسانية سيتم اتباعه هذه المرة . وتدّعي حكومة العراق أن المجرمين يختفون في الاهوار . ولكن كيف يمكن أن يبرر هذا القصف المدفعي والغارات الجوية التي تؤثر بشكل واضح على سكان مدنيين أبرياء ؟

إن قرار مجلس الامن ٦٨٨ (١٩٩١) في الفقرة الثانية من المنطوق ، يطالب بأن يقوم العراق على الفور ، كإسهام في إزالة تهديد السلم والامن الدوليين في المنطقة ، بوقف هذا القمع . وإن ما وقع في منطقة الاهوار الجنوبية خلال الاسابيع الماضية يشكل انتهاكا صارخا لهذه الفقرة . ولا توجد دلائل على الإطلاق على أن سياسة القمع قد تم إيقافها في أجزاء أخرى من العراق .

اسمحوا لي بأن ألخص الاستنتاجات الرئيسية التي توصلت إليها فيما يتصل بحالة حقوق الإنسان في العراق حاليا .

الأول ، في الوقت الذي يكون فيه تمكين المنظمات الإنسانية الدولية من الاضطلاع بمهمتها على نحو كامل أكثر إلحاحاً الآن مما كان بعد نهاية حرب الخليج فإن التحرش المستمر وقيود السفر ورفض منح تأشيرات الدخول بسرعة تجعل من الاستمرار في عملها أمرا مستحيلا .

ثانيا ، إن الحظر الغذائي المفروض على الاكراد في الشمال والشيعة في الاهوار الجنوبية يمكن أن يؤدي ، بسرعة ، إلى حالة لا يمكن فيها تفادي المجاعة إلا من خلال جهد دولي شامل للإغاثة .

والاستنتاج الثالث هو أن القصف المدفعي والهجمات بالطائرات الثابتة الجناح في مناطق الأهوار الجنوبية تشير إلى بداية جهد عسكري كبير من جانب حكومة العراق لاستعادة سيطرتها على تلك المنطقة أيًّا كانت تكلفة ذلك بالأرواح البشرية .

وفي نهاية الثمانينيات نظر العالم بسلبية عندما قامت حكومة العراق بعمليات ضد الأكراد نتجت عنها إبادة جزء من السكان . وآمل أن يوافق أعضاء المجلس على أنه ينبغي القيام بكل ما يمكن القيام به لتفادي تكرار هذه المأساة .

إن العراق يحكمه نظام شمولي يستخدم الأساليب الشمولية لسحق أي معارضة أو أي رأي مخالف . وكما أوضحت في التقرير الذي قدم إلى لجنة حقوق الإنسان والذي نشرته في كانون الثاني/يناير الماضي فإن الآلاف العديدة من الناس قد اختفوا في العراق بعد إلقاء القبض عليهم من جانب القوات الأمنية . ومن المرجح أن العديد منهم تمَّت تصفيتهم . وقد شهد العديد من الشهود بأن الإعدام دون محاكمة يحدث في الكثير من الأحيان . وقد تكلمت مع أشخاص تعرضوا لأقسى أشكال التعذيب . والعراق في الماضي لم يحجم حتى عن استخدام الأسلحة الكيميائية ضد السكان الأكراد .

أجد لزاما عليّ أيضا أن أعرب عن قلقي العميق إزاء معاملة رجال الدين من الشيعة . فبعد الانتفاضة في الشمال في ربيع العام الماضي تم اعتقال العديدين . والجهود التي بذلتها للحصول على معلومات من حكومة العراق عن مصيرهم ما زالت دون نتيجة حتى الآن . إن موقف حكومة العراق إزاء العقيدة الشيعية قد اتضح بعد وفاة آية الله العظمى أبو قاسم الموسوي الخوئي . ففي الأحوال الطبيعية من شأن آلاف الشيعة أن يحضروا جنازة رئيسهم الديني . ولكن الحكومة لم تسمح بذلك . ووفقا لخبر تلقيته لم يُسمح إلا لستة مساعدين وأفراد الأسرة بحضور الجنازة التي تمت في الفجر . وورد في التقرير أيضا أن السلطات قد أنكرت على أسرة الخوئي الحق في تلاوة الفاتحة ، آيات القرآن التقليدية . وأجد لزاما عليّ أيضا أن أعرب عن قلقي الخاص إزاء مصير ابن آية الله العظمى ، سيد محمد تقي الخوئي الذي مكث مع آية الله العظمى خلال السنوات الأخيرة من حياته .

تكلمت مرارا وتكرارا عن انتهاكات قرار مجلس الامن ٦٨٨ (١٩٩١) ، وهذه الانتهاكات ترجع إلى رفض حكومة العراق إنهاء سياسة القمع ، كما طالب بذلك هذا القرار . وهي انتهاكات ترجع إلى أن حكومة العراق لا تحترم الالتزام بإتاحة إمكانية الوصول إلى جميع أجزاء العراق للمنظمات الإنسانية الدولية . أكدت على هذا لا لانني استمتع بإشارة النقاط القانونية ، ولكنني فعلت ذلك لانني على اقتناع بأنه إذا لم ينفذ القرار ٦٨٨ (١٩٩١) بالكامل فإن عشرات الآلاف من الابرياء سيتعرضون لخطر فقدان أرواحهم . وأعرب عن الامل في أن يأخذ أعضاء المجلس هذا بعين الاعتبار عند نظرهم في هذا الموضوع .

السيد الانباري (العراق) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي الرئيس ، عندما قرأت الرسائل الموجهة إليكم من جانب ممثلي المملكة المتحدة وبلجيكا وفرنسا التي تقترح دعوة السيد فان دير ستويل بصفته الشخصية وليس بصفته مقررا خاصا ، اعتقدت أنه قد استقال من منصبه وأنه قد دعي لكي يخبرنا بشيء آخر عن الفوضى العالمية الجديدة أو عن تاريخ العراق أو عن أشياء أخرى . ولكن عندما قرأت الرسالة التي وجهها إليكم ممثل الولايات المتحدة بالامس الذي يؤكد على أن السيد فان دير ستويل سيُدعى بصفته مقررا خاصا اعتقدت أن المجلس سيرفض ذلك لأن من شأن ذلك أن يمثل تجاوزا لولايته لأن التقرير الذي قدمه للمجلس منذ بضعة أيام كان ينبغي تقديمه أولاً إلى لجنة حقوق الإنسان ومناقشته هناك لا في مجلس الامن الذي لا ولاية له في مسائل حقوق الإنسان . ثم اليوم لجأنا إلى حيلة جديدة بالقول إننا ندعوه بصفته الشخصية وأنه ربما لا يتكلم عن التقرير أو عن حقوق الإنسان بل سيتكلم عن شيء آخر . لقد تكلم بالفعل عن شيء آخر ، واعترف بأنه تكلم عن النفط وتكلم عن مذكرات التفاهم وتكلم عن مختلف الموضوعات . وللأسف فإنه لم يكن على علم كامل بهذه الموضوعات .

وإنني أعرف أكثر من أي شخص آخر هنا ، إذ ترأست وفد بلادي خلال مفاوضات النفط وأثناء التفاوض على مذكرة التفاهم ، أن هذا السيد لا يعرف بالفعل حقائق هذه المسائل .

ثم ، بعد تقديمه الموجز ، المليء بأنصاف الحقائق ، انتقل إلى تقريره وعرضه فقرة فقرة ، إلّا عندما أدرك الخطأ الجسيم الذي ارتكبه في تكريس العديد من الصفحات في تقريره لـ "النهر الثالث" في العراق . وأعتقد أنه تجنّب ذكر ذلك بعد أن سمع تفسيري وبعد أن قرأ رسالة وزير خارجية بلادي الموجهة الى كل من الأمين العام ورئيس مجلس الأمن (S/24388) ، التي يوضح فيها ما هي حقيقة النهر الثالث .

واسمحوا لي ، سيدي الرئيس ، أن آتي أولا إلى الرسالة التي وجهها المقرر الخاص الى وزير خارجية العراق (S/24386 ، ص ١٣ ، التذييل) . إن هذه الرسالة تكشف الكثير عن الحوافز والاساليب المتّبعة في إعداد ذلك التقرير ؛ وقد أشير اليها بشكل بارز في التقرير وألحقت به . وتفترض الرسالة أن الادعاءات المزعومة بهجوم عسكري على عرب الاهوار ، والقتل العشوائي للسكان المدنيين في جنوب العراق وتجويعهم المتعمد وما إلى ذلك ، حقائق ثابتة لاتحتاج إلى دليل .

وبناء على ذلك ، تناشد الرسالة وزير الخارجية بوقف هذه الاعمال على الفور . وفي ضوء خطورة الادعاءات ، يتساءل المرء لماذا لم يسع المقرر الخاص أولا الى الحصول على توضيحات من حكومة العراق عن الانتهاكات المزعومة لحقوق الانسان ؟ ألا ينبغي إعطاء حكومة العراق فرصة لكشف الحوافز السوداء والاساليب غير الاخلاقية لاولئك الذين لا يترددون في الإساءة لقضية حقوق الانسان النبيلة بتلفيق اعتداءات لا وجود لها وعمليات قتل عشوائي خيالية ؟

إنني أقدّر المسؤولية الجسيمة التي وافق المقرر الخاص على تحملها بقبوله مهمة المقرر الخاص عن حالة حقوق الانسان في العراق . ولكن بعد أن قبل هذه المهمة ، ألم يكن من الأجدر به أن يتخذ الاحتياطات الضرورية لكي لا يصبح أداة بيد أولئك الذين لا يترددون في إساءة استخدام قضية حقوق الانسان ، بل في الحقيقة لا يترددون في ارتكاب أفظع الجرائم ضد الشعب العراقي ويذرفون بعدها دموع التماسيح على محنته ؟

لديّ من الأسباب ما يدعوني إلى الثقة بحكمة ورؤية الممثل الخاص واحترامهما ، ولكن كان من الواجب أن يعرف ، كما قال مؤخرا واحد من منظمة "رصد حقوق الانسان" مؤخرا "إن حقوق الانسان كانت دائما أداة سياسية : فعندما تكون مفيدة لهم ، يتحدثون عنها . وعندما لا تكون مفيدة يصابون بالصمم التام .

هذا اقتباس من صحيفة "ديلي نيوز" يوم ٧ آب/اغسطس .

لذلك ، يتساءل المرء ، لماذا لم ينشد المقرر الخاص إجراء مسح ميداني داخل العراق ، لا ليقنع نفسه فحسب بل أيضا ليقنع الآخرين بموضوعيته وجديته واستقلاله . لماذا لم يزعج نفسه باتخاذ مثل هذه التدابير الأولية ؟ إنني آمل ، بعد أن أنهي بياني ، أن يجيب على هذا السؤال .

إنني لا أريد أن أعطي أية تخمينات ، ولكن الرسالة ذاتها (S/24386 ، ص ١٣ ، التذييل) تكشف أنه لا يقصد منها أن تكون نداء جادا إلى حكومة العراق . فالرسالة مؤرخة في ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٢ ؛ وبدلا من الانتظار حتى وصول الرسالة الى مكتب وزير الخارجية ، قدّم المقرر الخاص تقريره الى رئيس المجلس في اليوم التالي ، في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٢ ، ولم ينس أن يرفق بالتقرير رسالته المؤرخة ٢٩ تموز/يوليه . هل من الغريب أن نستنتج أن السبب الرئيسي لكتابة تلك الرسالة كان إعداد مرفق للتقرير وإلحاقه به ، لاعطائه بالتالي صورة التقرير النزيه والعالي الدقة ، حتى وإن كان خاليا من أية أدلة تقنية أو تاريخية أو وقائعية ، أو ، في هذا الأمر - وعلى الرغم مما سمعناه توا منه - من أي أساس قانوني ؟ يكفي هذا عن مصداقية الوثيقة وحُسن نية الرسالة المرفقة بها .

واسمحوا لي أن أنتقل إلى النقاط الرئيسية التي ركّز عليها التقرير . لقد ركّز المقرر الخاص على أربعة مزاعم : أولا ، ما يتعلق بالهجمات العسكرية العشوائية على السكان المدنيين في الاهوار ؛ ثانيا ، ما يتعلق بإعادة التوطين القسرية لعرب الاهوار في الجنوب ؛ ثالثا ، ما يتعلق بالحصار الاقتصادي الداخلي ؛ رابعا ، ما يسمى مشروع النهر الثالث .

ويصف التقرير المشروع الآنف الذكر على أنه

"أكبر تهديد لسكان الاهوار الجنوبية ..." (S/24386 ، الفقرة ١٥) .

ويمضي ليستنتج أن المشروع

"سيسفر عن نزع قدر كبير من الغطاء المائي لمنطقة الاهوار مما يعرض التربة الغرينية للهواء الجاف . وعندما تتكشف الطبقة السفلى لمنابت البوص فإنها تموت ، وهذا يسهم في زيادة تدهور البيئة" . (المرجع نفسه)

وفي ضوء هذه العواقب الوخيمة لمشروع النهر الثالث ، يوصي التقرير

"أن يوقف فورا" (المرجع نفسه) .

وبسبب الاهمية الخاصة التي يوليها المقرر الخاص لهذا المشروع في تقريره ، فإنني سأتناول هذه النقطة قبل النقاط الثلاثة الاخرى .

إن على المرء أن يفترض أن المقرر الخاص ، مع أنه لايقول ذلك ، لابد وأن استعان بخبراء في مجالات الهندسة والري والبيئة وحتى الانثروبولوجيا ؛ ولولا ذلك لما كان قدم هذه التنبؤات الخطيرة . ولكن في ضوء البيانات التي لا يمكن دحضها المفصّلة في رسالة وزير خارجية العراق المؤرخة في ٦ آب/اغسطس ١٩٩٢ الموجهة إلى الامين العام (S/24388) عن المشروع المذكور ، ما كان للمقرر الخاص أن يستفيد من الخبراء ذوي النوايا الحسنة .

إنني لا أعرف مَن هم الذين استشارهم وكيف توصّل الى تلك النتيجة المخيفة ، ولم يُعلمنا المقرر الخاص بذلك . والامر الذي يحيرني بالفعل هو لماذا لم يكلف حضرة المقرر نفسه باستشارة خبراء حقيقيين أو بسؤال الحكومة العراقية عن المشروع ، أو حتى بقراءة كتاب عن شبكة الري في العراق . وسأكون ممتنا لو يوضح لنا المقرر الخاص السبب الذي منعه من اتباع أي من هذه السُبل قبل الالتزام بالتوصيات التي قدمها .

إن مايسمى مشروع النهر الثالث ، المعروف فنيا باسم مشروع المصب العام ، يبلغ طوله ٥٦٦ كيلومترا . إنه أطول وأقدم مشاريع الري في العراق . لقد بدأ قبل ٤٠ عاما بهدف تجميع مياه البزل ذات الملوحة العالية للمشاريع الزراعية في وسط وجنوب العراق في مبزل رئيسي واحد وتصريفها الى الخليج العربي من دون - وأؤكد على

كلمة "من دون" - أن تمتزج بأي من الانهار أو الاهوار في العراق . وبالتالي ، وخلافا لما يزعمه المقرر ، فإن النهر الثالث ليس مشروعا جديدا ، إنه لا يقتصر على الجزء الجنوبي من العراق ، ولا يهدف إلى تجفيف مياه الاهوار ولن يفعل ذلك .

ولفائدة المهتمين بالتاريخ الهندسي لهذا المشروع ، أود أن أحيلهم إلى دراسة الجدوى التي قامت بها الشركة الاستشارية الامريكية Tippet, Appett, MaCarthy في عام ١٩٥٣ . فقد أوصت هذه الشركة ببناء شبكة من المبازل الرئيسية ، وكان المصب العام ، أي النهر الثالث ، عمودها الفقري . وقد مرّت أعمال تنفيذ المصب العام بمراحل متعددة منذ عام ١٩٥٣ ، ولغاية ٦ آب/اغسطس ١٩٩٠ ، عندما اضطرت الشركة البرازيلية Mandes Junior ، التي كانت تعمل في المشروع ، الى التوقف عن العمل بسبب قرار مجلس الامن ٦٦١ (١٩٩٠) . وبسبب الحظر الذي فرضه ذلك القرار ، الذي فسرته أقلية صغيرة من أعضاء المجلس بطريقة مستخفة ولاانسانية على أنه يشمل حتى معدات الري وعمليات الصرف ، قرر العراق أن يستكمل المشروع باستخدام المهندسين والعمال العراقيين .

ولا أود أن أثقل على المجلس بالمزيد من المعلومات التقنية والتاريخية ، حيث أنها مفصّلة على نحو كامل في رسالة وزير الخارجية (S/24388) . ولكن لابد من ايضاح نقطة أساسية . إن النهر الثالث لا يختلط مع أي من مياه الاهوار أو أية مياه عذبة في الانهار العراقية ، لأن المصب العام

"يمر ضمن سداد مغلقة تماما بمحاذاة الحافات الجنوبية للهور ومنها الى الخليج العربي عبر قناة شط البصرة" (S/24388 ، ص ٤) .

ويشير التقرير أيضا إلى انخفاض مستوى المياه في الاهوار . وهنا ينبغي أن أوافق مع ما جاء في التقرير بالرغم من أن التقرير قد أخطأ مرة أخرى فيما يتصل بأسباب نقص مياه الاهوار . وخلافا لما يشير اليه التقرير فإن النقص لا علاقة له بمشروع النهر الثالث . وإنما سببه انخفاض مياه نهر الفرات ، وهو المصدر الرئيسي لمياه الاهوار . إن بعض البلدان المجاورة ، وقد أحسّت بأن غياب القانون هو الذي يسود العلاقات الدولية ، فإنها قامت ببناء عدد كبير من السدود الضخمة على الفرات ، مثل كيبان وكاراكايان وسدّ طبقة في سوريا والعمل على ملء سد أتاتورك العملاق منذ ١٩٩٠ . وأجد نفسي مضطرا أن أناشد مرة أخرى المقرر الخاص المعني بحقوق الانسان في العراق أن يسعى للحصول على معلومات موثوقة وموضوعية من الحكومة العراقية أو ، بالمناسبة ، من أي مصدر موثوق قبل أن يصدر إداناته وتوصياته بتحسين حالة حقوق الانسان في العراق .

ويحدوني الأمل في أن يعمل المقرر الخاص على تصحيح بياناته ويعيد النظر بتوصياته المتعلقة بمشروع النهر الثالث عند إعداد نسخته المنقحة من هذا التقرير . إلا أنه إذ كان التقرير بشكله الراهن يتغافل عن ذكر بيانات تقنية واقتصادية أساسية وأوّلية ولا يوضحها ، فكيف يمكن لأي شخص منصف أن يعطي مصداقية للادعاءات الغامضة والذاتية والسرّية المتصلة بالقتل العشوائي والحصار الاقتصادي الداخلي وإعادة التوطين الاجباري ؟ إن المقرر الخاص يبقينا في ظلام دامس فيما يتصل بالادلة والمصادر والبلدان ومنظمات الاستخبارات وغيرها من الخارجين على القانون الذين زوّدوه بالأدلة السرية التي أقنعته بأنه يجب عليه أن يأتي بإدعاءات ويصدر توصيات كاشحة عن القتل والقصف والتجويع مثل ادعاءاته وتوصياته فيما يتعلق بالنهر الثالث .

إن كل من يعرف الاهوار في العراق - وللذين قد يهتمون بذلك ، فإنني أحيلهم إلى الكتب التي وضعها ويلفرد ثيسيغر وغافن يونغ - يعرف أنه بسبب صعوبة الوصول إلى بعض مناطق الاهوار حيث ترفع قامات القصب إلى عدة أمتار ، فإنها تغدو مناطق آمنة ، نعم ، إن هذه المناطق الآمنة معروفة للعديد من الفارين والمجرمين والمهربين ، فضلا عن العملاء المتسللين من البلدان المجاورة . وفي مناسبات عديدة تقوم قوات الحكومة

بشن غارات للقبض على هذه العناصر وجمع أدلّة مادية ، مثل أجهزة الاتصال والقنابل اليدوية وأدوات التخزين والتجسس الاخرى التي تدخل إلى البلاد عن طريق العملاء الاجانب . هؤلاء ، وليس القوات الحكومية ، هم الذين يقومون بنهب وقتل عرب الاهوار وتدمير بيوتهم وممتلكاتهم ، ولا سيما في المناطق التي لا تستطيع فيها سلطات الحكومة القيام بمهامها بفعالية لتوفير الامن والحماية للمدنيين الابرياء . هل علينا القبول فقط بحماية حقوق الانسان للفارين والمجرمين والمهربين والمتسللين الاجانب وأنه إذا ما أرادت دولة ذات سيادة أن تحرر المواطنين الابرياء من الارهاب الذي ينزله المجرمون بهم فعندما ينبغي أن تُدان ؟ لكن التقرير يؤكد أن الهدف الرئيسي للحكومة من القيام بالمسح الجوي أو ارسال دوريات الشرطة أو مهاجمة مخابئ العملاء الاجانب وغيرهم من المجرمين يرمي بالفعل إلى ارتكاب جرائم عشوائية على نطاق واسع بحق السكان المدنيين في الاهوار . وهنا أود الاستشهاد بمثَل عراقي . عندنا مَثَل يقول : "حدِّث أي شخص بما لا يعقل ، فإن صدّق ذلك ، فلا عقل له" . فهل من المعقول أن تحاول الحكومة عمدا قتل المواطنين العراقيين القاطنين في الاهوار ؟ هؤلاء الناس عاشوا في الاهوار منذ آلاف السنين . إن جميع العراقيين يشعرون بالفخر بتراثهم وباسهامهم في حضارة العراق وزراعته ومصائد أسماكه . إنهم يعيشون في ظروف صعبة في قرى صغيرة ومعزولة حتى إنهم بالكاد يستطيعون عمل أي شيء سوى تسيير أمورهم الحياتية . صحيح أن ظروفهم قد تحسنت في الامس القريب ، إلاّ أن الحياة هنا لا تزال صعبة . وبالكاد يستطيعون تنظيم أنفسهم ، دع عنك القيام بأية أنشطة سياسية ضد الحكومة . ولماذا عليهم القيام بذلك ؛ ولماذا ينبغي على الحكومة أن تحاول تنغيرهم ، دع عنك تدميرهم ؟ فالاهوار بدون شعبنا الساكن فيها ستغدو مرتعا للمجرمين والمخرّبين والعملاء الاجانب . أما بالنسبة لشريط الفيديو الذي يقول المقرر الخاص إنه بحوزته ، فإنني لم أره ، بالرغم من شكوكي الكبيرة بصحته . والادعاء الوارد في شريط الفيديو حيث يُسمع رئيس الوزراء يصدر تعليماته بالقضاء على بعض القبائل هو ادعاء ينم عن جهل وسذاجة ويبرهن على افتقاره للموثوقية . وأقول "ادعاء ينم عن جهل" لان هذه القبائل لا تعيش في الاهوار - بعض أفرادها يعيشون فيها ، أما غالبية أفرادها فيعيشون

في المدن الكبرى كالبصرة والعمارة وفي أنحاء البلاد ، وذلك هربا من الظروف القاسية في الاهوار أو لأسباب اجتماعية واقتصادية .

وفي هذا الإطار عرضت الحكومة إعادة التوطين الطوعي - نعم الطوعي - لسكان الاهوار ، ومنحهم مساكن مجانية وأراض زراعية مجانية في القرى المجاورة . وأشار التقرير إلى رئيس المجلس الوطني ، زاعما أنه أكد على الطبيعة الاجبارية لبرنامج إعادة التوطين . وذلك الزعم غير صحيح اطلاقا . وحقيقة أنه لم يستشهد بأي مصدر مكتوب أو غيره ، إنما يكشف أن حججه واهية بصورة تامة .

والإدّعاء الاشد سخرية ، وإن يكن مأساويا ، هو الادعاء الوارد في التقرير بأن الحكومة فرضت حصارا اقتصاديا داخليا على الاهوار . كيف يمكن للحكومة أن تفعل ذلك ؟ إن هذه المزاعم تكشف مرة أخرى عن نقص في المعرفة ، بل والافتقار إلى أي فكرة عن الظروف المعيشية في الاهوار ، والصعوبة النسبية في الوصول اليها ، وطبيعة نظام التموين الذي اعتمدته الحكومة لمساعدة الشعب العراقي على تحمّل الحصار اللاانساني المفروض عليه . وهي لا تنم عن أي فهم لطبيعة وتركيبة نظام التموين العراقي . إن هذا الحصار ، الذي يشمل كل شيء ما عدا الماء والهواء ، هو الذي ينتهك حق كل مواطن عراقي في الحياة سواء كان عربيا أو عربية ، كرديا أو كردية ، سُنيّا أو سنيّة ، شيعيا أو شيعية أو من سكان الاهوار . إن تحويل أنظار المجلس والرأي العام العالمي لتنصبّ على ما يسمى بالحصار الاقتصادي الداخلي لهو عمل ظالم وغير انساني ، من جانب المقرر الخاص ، وهذا أقل ما يقال .

في الختام ، أود أن أوضح أن بياني في هذه المناقشة لم يكن بسبب محتويات أو توصيات التقرير الذي تراه حكومة بلادي أنه غير ذي صلة بقدر ما هو تافه . إن السبب في الادلاء ببياني هو أنه بغض النظر عن مزايا التقرير أو مثالبه ، فإنه محاولة لا شرعية للمساعدة في تحقيق هدف لا شرعي ، وبالتحديد ، تمزيق بلدي من خلال الدعوة إلى مرابطة ما يسمّى بمراقبي حقوق الانسان ، وفي النهاية اقامة ما يسمى بملاذ آمن آخر في الجنوب . إننا نعرف البلدان ، سواء الكبيرة أو الصغيرة في المنطقة ، التي تهدف إلى تدمير العراق والشعب العراقي من خلال إدامة الحصار ، وإقامة مناطق آمنة في

الشمال والجنوب مما يؤدي في النهاية إلى التمزيق . إن العراق والشعب العراقي يعرفون هذه البلدان ، ولكننا نأسف أن يقوم المقرر الخاص ، عن وعي أو جهل ، بتسخير اسمه ومنصبه لهذا المخطط .

السيد بركني (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يتضح من البيان الذي سمعناه للتو من السيد فان دير ستويل أن العراق ينتهك انتهاكا واضحا ومباشرا قرار مجلس الأمن ٦٨٨ (١٩٩١) ، الذي يطالب العراق بوقف قمع مواطنيه والسماح للمنظمات الانسانية بالوصول إلى كل المحتاجين .

لقد عوّل صدّام حسين ولمدة طويلة على التخويف والقمع في حكم العراق ، مُبقيا على ما يمكن أن نصفه بحق بأنه عهد الارهاب . ويبدو لنا أن النطاق الكامل لهذه الأعمال الوحشية لم يكشف عنه النقاب بعد لكن ما هو معروف منها يقدّم إدانة واضحة لممارساته .

إنه مذنب بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان في جميع أنحاء البلاد ، تشمل كل المجموعات الإثنية والدينية . ونعتقد أنه من السليم أن يعالج مجلس الأمن هذه القضايا الأوسع وكذلك الانتهاكات التي استشهد بها السيد فان دير ستويل في تقريره إلى المجلس . إننا نحث السيد فان دير ستويل على نشر تقريره عن الظروف السائدة في شمال العراق بأسرع ما يمكن .

وصدام حسين يعرقل أيضا عمل أولئك الذين يسعون إلى مساعدة شعب العراق . فقد رفضت حكومته إصدار تأشيرات دخول لأفراد حرس الأمم المتحدة الذين يحلون محل من يغادرون البلد بالتناوب . أما الباقون هناك فيتعرضون لمضايقات مستمرة ، على الرغم من أنهم يؤدون مهمة أساسية . فإلى جانب أنهم يوفرون قدرا من الحماية لأفراد الأمم المتحدة ومعداتها ، فهم يمثلون رمزا هاما على التزام الأمم المتحدة الإنساني في العراق . وإذا قبلنا أن يتحكم العراق في دخول أفراد الأمم المتحدة بحرمانهم من التأشيرات ، فإن ملفه يمكن أن يتسبب في تقليص عدد حرس الأمم المتحدة ، في أسبوع واحد من الآن ، إلى ١٢٧ من قوة مطلوبة قوامها ٥٠٠ فرد . ومع انخفاض عدد حرس الأمم المتحدة ، وعدم قدرة موظفيها على السفر بين بغداد والشمال ، يمكن للحكومة العراقية أن تزيد من تحرشها بالمجموعات القائمة في مختلف أنحاء البلاد ، والتي تعول على وجود الأمم المتحدة في السهر على احتياجاتها الإنسانية .

في الأشهر الأخيرة شهدنا عودة النظام العراقي إلى المعاملة الوحشية التي يمارسها ضد مواطنيه في الشمال . وفي الأسبوع الماضي أغلقت ثلاث نقط تفتيش على حدود كردستان لمنع المعونة الإنسانية والمنتجات النفطية عن الناس ، بما في ذلك موظفو الأمم المتحدة . وعلاوة على ذلك يرفض العراق بيع الوقود للمنظمات الإنسانية . وأصبح الحصار ونقص إمدادات الوقود يعرقلان عمليات الإغاثة على نحو خطير . ولم يدفع صدام حسين لعمال الحكومة في الشمال أجورهم منذ تشرين الأول/اكتوبر الماضي .

وعشية الانتخابات المحلية في شمال العراق اكتشفت ثلاث قنابل في زاخو ، من بينها سيارة متفجرة كانت أمام فندق يقيم به صحفيون غربيون ومراقبون للانتخابات .

وفي ٣٠ حزيران/يونيه رفض العراق تجديد مذكرة التفاهم المتعلقة بأنشطة الأمم المتحدة في العراق . وفي أوائل تموز/يوليه شنت هجمات بالقنابل والقنابل اليدوية على مكاتب الأمم المتحدة في شمال العراق ، بما في ذلك مقار حرس الأمم المتحدة .

أما الأحداث في جنوب العراق فتدل على تجاهل مماثل في البشاعة لحقوق الإنسان للشعب العراقي . ففي جنوب العراق في العام الماضي أبلغ المراقبون أن القوات الحكومية أطلقت النار بشكل عشوائي على المدنيين ، وشنقت بعضهم على مدافع الدبابات وقامت بتدمير المساجد وتدنيس الأضرحة ، وسوت بالأرض مناطق سكنية حول المساجد لإيجاد مناطق خالية للوحدات الأمنية ومنعت الوصول إلى المقابر .

وفي الآونة الأخيرة كثفت الحكومة هجماتها ضد المدنيين الشيعة ، ربما للتعويض عن عجزها عن القضاء على المجموعات المتمردة المتمركزة في الأهوار الجنوبية . وقد صدرت الأوامر مؤخرا للقادة العراقيين بتدمير قرى الشيعة وقتل سكانها . ويُظهر شريط للفيديو رئيس وزراء العراق وهو يصدر تعليماته إلى قادة الجيش الحكومي بـ "القضاء على" ثلاث قبائل من عرب الأهوار . وكثيرا ما تتعرض قرى الريف الشيعي للقصف بالقنابل ، وكذلك المناطق السكنية بالقرب من مدن شيعية مثل الناصرية . وقد هُجر العديد من المستوطنات إما بسبب فرار القرويين من القتال أو لأنهم رحلوا بالقوة . وأثناء هجوم أخير دمرت قوات الحكومة أكثر من ٤٥ مسكنا في مستوطنات مثل صيقل ووادّية .

وتفيد التقارير الواردة من جنوب العراق أن هجوما شنته الحكومة في نيسان/ابريل أسفر عن اصابة ما يزيد على الألف ، وفرار مئات الأسر إلى الأهوار بعد اشعال النار في منازلها . واستخدمت الطائرات ذات الأجنحة الثابتة ، بما في ذلك قاذفات القنابل المتطورة والطائرات العمودية المزودة بالمدافع ، في قصف القرى وأجزاء أخرى من الأهوار . وبدأت الحكومة في إعدام المدنيين المتهمين بدعم المتمردين . وقد خفضت بغداد بشكل حاد من عدد عمال الإغاثة في الجنوب خشية أن يرصدوا انتهاكات النظام ، ورفضت تجديد تأشيرات الدخول لموظفي الإغاثة .

وفي نيسان/ابريل أذنت الحكومة بترحيل القرويين الشيعة المقيمين في الاهوار الجنوبية أو بالقرب منها . وتذكرنا هذه العملية "بعمليات الانفال" التي قام العراق فيها بترحيل آلاف الاكراد قسرا في الثمانينات .

ومنذ الانتفاضة ، عمد صدام حسين أيضا إلى تصعيد الضغوط الاقتصادية على الجنوب . ولا تزال الحكومة تفرض حظرا اقتصاديا فعليا على الشيعة بتحويل معظم السلع والخدمات إلى الطائفة السنية في العراق . ورفض صدام حسين أن يعيد بناء مرافق المياه والصرف الصحي في الجنوب ، على الرغم من أن هذه المرافق تم اصلاحها في المناطق الاخرى من العراق .

إلا أن المواطنين العراقيين في بغداد وفي مناطق أخرى في وسط العراق لم يسلموا هم أيضا من اضطهاد نظام صدام حسين . وقد ساعد تلاعب الحكومة بالامدادات الغذائية والطبية الواردة وتحكمها فيها ، وقيام البنك المركزي في العراق بطبع العملة دون ضابط ، على ارتفاع أسعار السلع الاساسية . وكان رد نظام بغداد على ذلك إعدام التجار ، وأغلبهم من العرب السُنّة الذين كانوا مؤيدين أوفياء للنظام . والواضح أن النظام يقمع بلا رحمة أية بوادر للانشقاق .

في هذه الخدعة البالغة القسوة يلقي صدام حسين باللائمة عن عدد العراقيين الذين يعانون من سوء التغذية على جزاءات الامم المتحدة ، لا على الجيش العراقي وعلى سياسة القمع التي يمارسها .

وقد أبرز السيد فان دير ستويل محنة الشعب العراقي بصورة مفجعة . وكان من بين أخطر التطورات الجديدة استخدام الطائرات ثابتة الاجنحة - بما في ذلك المقاتلات النفاثة - لاول مرة في قصف قرى الشيعة ، في الاهوار الجنوبية .

وللاسف لا يراودنا أي أمل في تحسن الحالة في ظل نظام صدام حسين الوحشي . بل إن هناك ما يدعونا إلى الاعتقاد بأن مزيدا من القرى سيتعرض للهجوم والقصف والتدمير ، وسيرتفع عدد الضحايا . هذا علاوة على أن معارضة بغداد لجهود الإغاثة في كل أنحاء البلاد ستكون عائقا أمام وسائل رعاية الجرحى والمشردين .

في عام ١٩٩١ أدان مجلس الأمن القمع الذي يتعرض له المدنيون العراقيون في أجزاء عديدة من العراق ، بما فيها المناطق التي يسكنها الاكراد ، لأنه رأى فيه تهديدا للسلم والأمن الدوليين . آنذاك استنتجت حكومة الولايات المتحدة وحكومات أخرى أن خطورة الحالة وسفور التعنت العراقي بلغا حدا يستوجب اتخاذ تدابير اضافية للمساعدة على منع المزيد من القمع العراقي للسكان المدنيين . وقد أصبح هذا الوضع سائدا لا في شمال العراق فحسب بل في جنوبه أيضا .

يتحتم على العراق ، دون ابطاء أو خداع ، أن يلتزم بجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ، بما فيها القرار ٦٨٨ (١٩٩١) ، وأن يضع حدا لحصاره الاقتصادي في الشمال والجنوب ، وأن يجدد برنامج الامم المتحدة الإنساني في العراق ، وأن يكف عن قمعه في الأهوار الجنوبية .

السيد فان دايل (بلجيكا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : السيد الرئيس ، اسمحوا لي أولا أن أبلغكم بمدى سرورنا لعلمنا أنكم ، أثناء شهر آب/أغسطس ، ستترأسون مجلس الأمن الذي سيستفيد كثيرا من مهارتكم وحكمتكم .

أود في الوقت ذاته أن أعرب عن شكرنا لسلفكم على الطريقة الفعالة التي أدار بها أعمالنا أثناء شهر تموز/يوليه الذي كان حافلا بالأعمال بشكل خاص .

إن العرض الذي قدمه لنا توا السيد فان دير ستويل يقدم الدليل - إن كان الأمر يحتاج إلى دليل . على أنه كان من المفيد والهام أن يستمع المجلس إلى هذا المراقب الذي يرصد الاحداث في العراق ، وفقا لما طلبه الوفد البلجيكي ضمن وفود أخرى . نتوجه بالشكر القلبي الخالص للسيد فان دير ستويل على بيانه .

وتؤكد المعلومات المزعجة التي قدمها الينا البيانات المتاحة لوفدي ، بل تزيد سوءا عنها فيما يتصل بحالة حقوق الإنسان غير المرضية في العراق .

في الاهوار الجنوبية يتعرض المدنيون الشيعة ، ضحايا القمع الذي لا يرحم ، إلى حصار اقتصادي يحرمهم من الغذاء وجميع المساعدات الإنسانية . وهم يتعرضون لإجراءات ترقى إلى سياسة الترحيل الحقيقي وهم ضحايا عمليات القصف العشوائي والهجمات العسكرية المكثفة .

إن محنة السكان الآخرين ، ولا سيما محنة الاكراد ، للاسف ، محزنة بالمثل . وقد نبه الكثيرون من شهود العيان ، ومنهم السيد فان دير ستويل ، الرأي العام إلى هذه الحالة ، ويبدو أنه منذ ذلك الوقت لم تتحسن الحالة ، بل على العكس من ذلك . وإن الصعوبات التي واجهها أفراد الامم المتحدة المسؤولون عن تنظيم عمليات المساعدة الإنسانية تزيد من قلقنا .

وبالإضافة إلى ذلك توضح معلوماتنا أن إجراءات القمع العنيفة التي استخدمها النظام العراقي تمتد الآن إلى سكان بغداد نفسها . ويراود وفدي الشعور بالقلق إزاء هذه التطورات ، التي تبين ، بالإضافة إلى المعاناة الهائلة التي تتحملها نسبة كبيرة من السكان العراقيين ، الازدراء المستمر لاهداف ومبادئ ميثاق الامم المتحدة وتشكل انتهاكا من جانب العراق لمختلف الصكوك الدولية الخاصة بحقوق الإنسان .

وقد أعطى مجلس الامن ، في هذا السياق ، العراق التزامات محددة . هل أنا بحاجة إلى أن أذكر بأن القرار ٦٨٧ (١٩٩١) ينص في الفقرة ٢١ على أن مجلس الامن سيعيد النظر في الحظر المفروض على العراق على ضوء السياسات والممارسات التي تتبعها حكومته ، وأن القرار ٦٨٨ (١٩٩١) يطالب في الفقرة ٢ بأن يضع العراق حدا ، دون تأخير لقمعه السكان المدنيين ؟

لقد مضت أكثر من سنة منذ اتخاذ هذين القرارين . وفي ١١ آذار/مارس ١٩٩٣ أصدر رئيس مجلس الامن بيانا تضمن النص التالي :

"ومجلس الامن مازال يشعر ببالغ القلق إزاء الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي تواصل حكومة العراق ارتكابها ضد سكانها" . (S/PV.3059 ، ص ١٨) وللاسف العميق ، كل ما في هذا النص يعتبر حقيقة واقعة اليوم .

إن القمع الذي ينزل بالشعب العراقي لا يعتبر انتهاكا صارخا مكثفا لحقوق الإنسان فحسب ، ولكنه بالإضافة إلى ذلك ، يمكن أن يضر على نحو خطير مرة أخرى بالسلم والامن في المنطقة بأسرها . ولهذا ، من المهم ، في هذا المجال أيضا ، أن يتابع المجلس بحذر بالغ سلوك الحكومة العراقية . إن القمع الذي ترتكبه سلطات بغداد ، مثل تصرفها إزاء مسائل أخرى يتناولها القرار ٦٨٧ (١٩٩١) ، يمنع العراق من استعادة مكانه في المجتمع الدولي .

السيد فورونتسوف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية) :

يولي الاتحاد الروسي أهمية كبرى للتنفيذ الكامل والمستمر لقرارات مجلس الامن التي تهدف إلى إزالة آثار العدوان العراقي على الكويت وإقامة سلم وأمن دائمين في تلك المنطقة . وفي هذا السياق نشعر ، مثل أعضاء المجلس الآخرين ، بالانزعاج البالغ إزاء المعلومات التي تلقيناها فيما يتصل باستمرار سياسة القمع ضد السكان المدنيين في مختلف أجزاء العراق مما يشكل انتهاكا مباشرا للمطلب الوارد في القرار ٦٨٨ (١٩٩٢) ، بأن يقوم العراق من أجل الإسهام في إزالة التهديد الموجه للسلم والامن الدوليين في المنطقة بوضع حد للقمع الموجه ضد سكانه المدنيين .

وتتوفر المعلومات عن زيادة الهجمات العسكرية ضد السكان المدنيين في مناطق الاهوار الجنوبية بالعراق . كما تتوفر المعلومات عن الاعمال التي ترتكبها الحكومة لإعادة توطين السكان الذين يعيشون هناك بالقوة . وتتوفر المعلومات عن الإجراءات التي تهدف إلى إجبار المنظمات الإنسانية غير الحكومية الدولية التي كانت تعمل في الماضي في تلك المنطقة على ترك المنطقة . وهناك حالة بالغة الخطورة فيما يتعلق باحترام ، وأقصد أن أقول انتهاك ، حقوق الإنسان في الجزء الشمالي من العراق ، حيث يستمر الحصار ضد السكان الاكراد ، كما هو الحال في مناطق أخرى . وقد قدمت الينا

الآن معلومات مفيدة عن الحالة المأساوية لسلسلة كاملة من مجموعات السكان في العراق نتيجة للسياسة التي تمارسها حكومتهم ، قدمها إلى المجلس السيد ماكس فان دير ستويل ، الذي يتمتع بثقة دولية واسعة النطاق يستحقها بجدارة . ويعرب الاتحاد الروسي عن امتنانه له لتلك المعلومات .

لقد تلقى الوفد الروسي بقلق بالغ المعلومات من الأمين العام في جلسة المشاورات التي عقدناها في ٧ آب/اغسطس ١٩٩٢ عن تفاقم الحالة فيما يتصل بأمن أفراد الأمم المتحدة في العراق . ونحن نعتبر أنه من غير المقبول تماما تلك المحاولات المتزايدة لإرهاب أفراد الأمم المتحدة ومحاولات الاعتداء على أرواحهم ، وهي المحاولات التي انتهت إحداها على نحو مأساوي .

تشهد هذه الحقائق وغيرها على عدم رغبة السلطات العراقية على نحو واضح في أن يكون هناك شهود لأعمالها القمعية ضد السكان المدنيين كما تنبئنا بجهودها لتعقيد أنشطة ممثلي المجتمع الدولي في العراق . وهذا هو أيضا ما نستنتجه من الحقيقة التي مفادها أن الحكومة في بغداد امتنعت عن تمديد مذكرة التفاهم مع الأمم المتحدة .

لقد أعرب أعضاء مجلس الأمن مرارا وتكرارا للعراق عن قلقهم العميق فيما يتعلق بعدم احترام قرار مجلس الأمن ٦٨٨ (١٩٩١) ، بما في ذلك ما دار في جلسة مجلس الأمن في آذار/مارس ١٩٩٢ التي شارك فيها وفد عراقي على مستوى رفيع . وقد أكدوا أن العراق ينبغي أن يمنح المنظمات الإنسانية الدولية حق الوصول إلى جميع من يحتاجون المساعدة في جميع أجزاء العراق وأنه ينبغي أن يتعاون العراق بالكامل مع الأمين العام في اضطلاعه بالجهود الإنسانية .

بيد أننا لا نزال نفتقر إلى رد كاف من جانب الحكومة في بغداد على هذه المتطلبات . وإن الرسالة الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من وزير خارجية العراق ، والمؤرخة في ٦ آب/اغسطس ١٩٩٢ (S/24388) ، ومشاركة الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة اليوم في هذه المداولات تعتبران مرة أخرى مقنعتين في هذا السياق .

ويود وفد الاتحاد الروسي أن يؤكد عدم جدوى وعدم شرعية أية محاولة يقوم بها العراق لاختبار تصميم وحزم مجلس الامن من أجل تحقيق التنفيذ الكامل وغير المشروط من جانب العراق لجميع قرارات مجلس الامن ، بما فيها القرار ٦٨٨ (١٩٩١) . وينبغي أن تفهم السلطات العراقية في نهاية المطاف أن المجتمع العالمي لن يقبل مزيدا من التأخير ، ناهيك عن رفض العراق للاستجابة لمطالب المجلس . وعن طريق التعاون البنّاء وحده من جانب العراق مع المجتمع الدولي يمكن للعراق تفادي الآثار الخطيرة التي سيواجهها إذا ظل متماديا في سياسة المواجهة مع مجلس الامن . ويعتبر هذا صحيحا بصفة خاصة لأن هذا التعاون من شأنه أن يكون ردا متمشيا مع المصالح الوطنية العليا للعراق ذاته .

السيد هاتانو (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : كما نعرف جميعا ، إن المعلومات عن منطقة الاهوار الجنوبية من العراق نادرة بسبب القيود المفروضة على الوصول إلى تلك المنطقة من جانب الحكومة العراقية . إلا أن اليابان تلقت أيضا بعض التقارير التي تفيد بأن الحكومة العراقية تنتهك حقوق الإنسان في المنطقة .

ويبدو أن السيد فان دير ستويل أكد في بيانه الموجز اليوم العديد من هذه التقارير . وقصة الاحتفال بدفن آية الله خوئي المرجع الاعلى للشيعة التي استمعت إليها للمرة الاولى اليوم تضيف إلى الحزن الذي يثيره الوضع . في العام الماضي ، أدان مجلس الامن بالقرار ٦٨٨ (١٩٩١) الممارسات القمعية التي تتبعها الحكومة العراقية ضد السكان المدنيين في العديد من أجزاء البلاد . ونحن نشجب استمرار اتباع تلك الممارسات . ونعتبر أن القمع الذي تمارسه الحكومة العراقية ضد شعبها وإنكار حقوق الإنسان عليه مسألة تثير قلق المجتمع الدولي وتشكل تهديدا للسلم والامن في المنطقة .

وفي هذا الصدد ، إن محنة الشعب الكردي في الجزء الشمالي من العراق تتطلب أيضا أن نوليها اهتمامنا المستمر . واليابان تحث العراق على قبول مد مذكرة التفاهم لتضمن سلامة ذلك الشعب . كما يجب علينا ألا ننسى المواطنين الكويتيين المفقودين أو المحتجزين في العراق ، وتحث اليابان على أن يضمن العراق وصول اللجنة الدولية للصليب الاحمر إلى جميع المناطق حتى يمكنها الحصول على المعلومات بشأن هؤلاء الافراد .

وباختصار ، ينبغي لحكومة العراق أن توقف قمع شعبها ومسلكها الذي ينطوي على مواجهة فيما يتعلق بتنفيذ جميع قرارات مجلس الامن ذات الصلة .

السيد هاينوتشي (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيس ، اسمحوا لي بأن أهنئكم بمناسبة توليكم رئاسة مجلس الامن لهذا الشهر . وبالنظر إلى صفاتكم الشخصية وخبرتكم ، نحن مقتنعون بما نراه بأن المجلس لا يسعه إلا أن يستفيد من قيادتكم في الاضطلاع بأعماله .

أود أيضا أن أحيي الممثل الدائم للرأس الاخضر ، السفير جيس ، للاسلوب الممتاز الذي ترأس به أعمال المجلس في الشهر الماضي .

وأود أن أعرب عن الامتنان للسيد فان دير ستويل لبيانه الموجز بشأن الجوانب المتعددة - وخاصة جانب حقوق الإنسان - للحالة في الاهوار الجنوبية للعراق ، وفي القطاعات الشمالية التي يسكنها الاكراد ، وفي مناطق أخرى من ذلك البلد . لقد كان عرض السيد فان دير ستويل مثيرا للغاية وكان مقلقا في الوقت نفسه .

وفي هذا الإطار ، أود أن أذكر بما قاله المستشار الاتحادي للنمسا فرانيتزكي في اجتماع المجلس يوم ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ :

"لقد كان لحماية حقوق الإنسان ، ولاسيما حقوق الاقليات العنصرية أيضا أثر هام على تطور العلاقات السلمية بين الدول . وهناك صلة مباشرة بين العمليات الديمقراطية داخل البلدان وتطور الثقافة السياسية التي تشجع على التسوية السلمية للمنازعات . ومن تاريخنا نعلم أن السلم كان يتهدد تهديدا شديدا عندما كانت حقوق الإنسان تلغى والاقليات تضطهد والممارسات الشمولية تحل محل العمليات الديمقراطية . ولذلك فإن حقوق الإنسان وحقوق الاقليات والديمقراطية حجر زاوية هام في مسعانا المشترك" . (S/PV.3046 ، ص ٦٦)

إن البيان الموجز الذي قدمه السيد فان دير ستويل مثير للانزعاج حقا ليس فقط فيما يتعلق بحالة حقوق الإنسان ، ولكن أيضا بالنسبة للسلم والامن الدوليين في المنطقة اللذين يتعرضان للخطر ، على نحو ما تأكد في الفقرة ١ من قرار مجلس الامن ٦٨٨ (١٩٩١) ، وذلك نتيجة قمع السكان المدنيين العراقيين .

إن الفقرة ٢ من القرار ٦٨٨ (١٩٩١) تطالب العراق بأن يوقف قمعه فورا باعتبار ذلك يسهم في إزالة تهديد السلم والامن الدوليين في المنطقة . وبعد العرض الذي قدم اليوم ، لا يسع وفد بلادي إلا أن يطالب العراق بإخلاص بالغ بأن يتخذ جميع التدابير الممكنة لتخفيف معاناة سكانه المدنيين في الاهوار الجنوبية وكذلك في الاجزاء الاخرى من العراق ، ومن بينها المناطق الكردية .

إن الاهوار الجنوبية والاجزاء الشمالية من العراق التي يسكنها الاكراد مناطق حساسة للغاية فيما يتعلق بالامن والاستقرار الإقليميين . ولذلك نشعر بقلق بالغ إزاء المعلومات الخاصة بالقيود المفروضة على أنشطة وبرامج الوكالات الإنسانية هناك . ومن دواعي فخر النمسا أن تكون مساهمة في كتيبة حراسة تابعة للامم المتحدة في العراق لاننا نعتبر العمل الذي تقوم به تلك الكتيبة بالغ الاهمية في المجال الإنساني وكذلك في مجال الامن . ولذلك ، سجلنا بفزع شديد التدهور الاخير في ظروف الامن التي يعيش فيها هؤلاء الحراس وسائر الافراد الذين يؤدون عملا إنسانيا .

في حادث هجوم بالقنابل اليدوية وقع يوم ٨ تموز/يوليه ١٩٩٢ أصيب نمساويان من أعضاء كتيبة الحراس بجراح شديدة . وفي يوم ١٦ تموز/يوليه ، قُتل حارس تابع للامم المتحدة ، فيجي الجنسية ، بطلق ناري . ومنذ ذلك الوقت أصيب أعضاء آخرون من كتيبة الحراس بجراح . ولذلك ، تؤكد النمسا مجددا نداءها للعراق بأن يضمن لاقصى حد ممكن سلامة جميع الافراد الدوليين في أراضيه ، وأن يقدم جميع التسهيلات الممكنة والتعاون الضروري من أجل التنفيذ المستمر الآمن لجميع برامج الامم المتحدة الإنسانية ، واللجنة الدولية للصليب الاحمر والمنظمات غير الحكومية ، ويتيح لها كذلك الوصول إلى جميع المدنيين العراقيين في جميع أجزاء البلاد ، وذلك على النحو المنصوص عليه في الفقرة ٣ من القرار ٦٨٨ (١٩٩١) . ونحن نتوقع ، بشكل خاص ، أن تجدد بسرعة مذكرة التفاهم .

إن الفقرة ٣١ من قرار مجلس الامن ٦٨٧ (١٩٩١) تقضي باستعراض الجزاءات الموقعة ضد العراق على ضوء سياسات وممارسات حكومة العراق . وتأمل النمسا أن يسهم العراق ، بالانصياع لهذه النداءات وبالتعاون التام ، في تهيئة الظروف التي يمكن أن تُرفع الجزاءات في ظلها .

إن المعلومات التي قدمها السيد فان دير ستويل ، وأيضا تلك التي قدمها السفير الانباري بشأن ما يسمى "مشروع النهر الثالث" أو مشروع تجفيف المصب الرئيسي تدل بوضوح على أثر المسائل البيئية على طائفة واسعة النطاق من المسائل ، من بينها

علاقة البلاد مع جيرانها المباشرين وغير المباشرين ، ومن ثم على السلم والامن الدوليين . ولذلك يجب أن تؤخذ في الاعتبار دائما وبالشكل المناسب الآثار البيئية للأعمال والمشروعات التي تؤثر على الدول المجاورة .

وختاما ، اسمحوا لي أن أوضح توضيحا تاما شيئا واحدا : إن هدف النمسا من الاشتراك في هذه المناقشة يقوم على المبادئ ولا يقتصر فقط على المسائل المتصلة بالعراق . إن المسائل الإنسانية ومسائل حقوق الإنسان تعتبر هامة بالنسبة للسلم والاستقرار بنفس القدر في جميع بقاع العالم . لذلك فإننا نأمل ونرجو أن يكرس المجتمع الدولي نفس الدرجة من الاهتمام والعزم بالنسبة للتهديدات التي يتعرض لها السلم من جراء انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني في مناطق أخرى على غرار ما يقوم به حاليا بالنسبة للحالتين المأساويتين جدا في البوسنة والهرسك أو في الصومال .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية) : أشكر ممثل النمسا على العبارات الرقيقة التي وجهها إليّ .

السيد روشرو دلا سابلبير (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : في العام الماضي ، خلال نزوح الأكراد على نطاق واسع بسبب القمع الرهيب ، قام مجلس الأمن ببحث الحالة الإنسانية في العراق . وفي ذلك الوقت ، بناء على مبادرة من بلدي ، اتخذ القرار ٦٨٨ (١٩٩١) .

وفي السياق ذاته ، استمعنا توا إلى عرض السيد فان دير ستويل عن نتائج - تثبت إدانة الحكومة العراقية - هذا العمل الجاد المفصل الذي قام به لعدة شهور من أجل تبين الحقائق عن حالة السكان المدنيين في العراق .

إن شهادة السيد فان دير ستويل ، التي تكمل المعلومات المتاحة لنا من مصادر أخرى ، تشير الانزعاج بشكل بالغ . وهي تؤكد أن حقوق الإنسان الأساسية في جميع الأراضي العراقية تداس بالأقدام وأن القمع ضد السكان المدنيين مستمر ، في الشمال وفي الجنوب . وهي تؤكد أيضا أن القرار ٦٨٨ (١٩٩١) تجاهلته حكومة بغداد .

وفي حين تبذل الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والمنظمات غير الحكومية جهودا رائعة لتقديم الإغاثة إلى السكان المدنيين ، فإن الحكومة العراقية تضع المزيد من العقبات في طريق العمل الإنساني . وفي الحقيقة ، إنها تسعى إلى وقف ذلك العمل . والأمين العام قدم إلينا يوم الجمعة الماضي تقريرا في هذا الصدد يبعث على

قلقنا البالغ . وفي الواقع إن سلطات بغداد ترفض منح التأشيرات اللازمة لموظفي الإغاثة المشتركين في تنفيذ البرنامج الإنساني . وترفض أيضا الإذن لهؤلاء الاشخاص بالتنقل بحرية . وفي الوقت ذاته ، نلاحظ تدهور الأوضاع الأمنية للحراس التابعين للامم المتحدة والموظفين الدوليين والاشخاص العاملين مع المنظمات غير الحكومية . وهؤلاء ، في واقع الامر ، معرضون لأعمال عدائية تذهب إلى حد الاغتيال . وللاسف لدينا مثال على ذلك دفع المجلس إلى الرد عليه في ١٧ تموز/يوليه الماضي .

وقد علمنا بالامس أن السلطات العراقية قررت ، بعد أسابيع من المماطلة ، دعوة السيد إلياسون للذهاب إلى بغداد لمواصلة المناقشة بشأن مذكرة التفاهم الموقّعة بين العراق والامم المتحدة في ١٨ نيسان/أبريل ١٩٩١ . والعمل المتأخر خير من عدم العمل : لأن من الضروري جدا تجديد مذكرة التفاهم .

ويعلق وفدي أهمية خاصة على تواجد مفرزة من حراس الامم المتحدة . وينبغي تمكينها من القيام بالمهمة التي أناطها بها الامين العام . ولذا فإننا سنتوخى منتهى الحذر وسنتابع عن كثب المفاوضات بشأن مذكرة التفاهم وكذلك نتائجها .

وفي الميدان ، وفقا لما أكده السيد فان دير ستويل ، ما زالت سلطات بغداد تفرض بالقوة الحصار على كردستان . إن الطرق الرئيسية الموصلة إلى تلك المنطقة مقطوعة مما يؤدي إلى زيادة تدهور حالات العجز الغذائي . ومن ثم ، بسبب نقص الوقود ، فإن القمح الذي تم حصده لم يتسن إرساله إلى الصوامع والمحصول يتعرض للإهدار . والاكراد الذين عانوا الكثير ، ما زالوا يعيشون حياة كرب .

وفي الجنوب ما زال القمع مستمرا . وقد أعطانا السيد فان دير ستويل أمثلة مذهلة على هذا . إن الشيعة يتعرضون لمعاملة غير مقبولة . ومنطقة الاهوار يحاصرها الجيش . والقرى الواقعة هناك تتعرض للقصف بالطائرات . بيد أن النظام العراقي لا يقصر انتهاكاته على هذه المطاردة المأساوية الحاصلة الآن في منطقة الاهوار . نحن نعرف أنه يلحق ضررا لا يمكن إصلاحه بالتراث الثقافي والديني لمدن الجنوب . إن أماكن العبادة والمدارس الدينية والمكتبات تتعرض للنهب والسلب .

إن السلطات العراقية ينبغي أن تسمح بوزع حراس الامم المتحدة في الجنوب ، وخاصة ، في منطقة الاهوار ويجب أن تتيح الوصول غير المعاق للمنظمات الإنسانية حتى يتسنى لها القيام بمهمتيها الاساسيتين في تقديم المساعدة والحماية .

وفي العام الماضي وجد مجلس الامن أن القمع الذي تقوم به سلطات بغداد يشكل تهديدا للسلم والامن الدوليين . وحكومتي ، مع حكومات أخرى ، اتخذت تدابير لحماية السكان في الشمال الذين أضيروا بوجه خاص في ذلك الوقت . وقد أحطنا علما اليوم بأن حالة على نفس الدرجة من الخطورة التي اتسمت بها الحالة التي أشرت إليها توا قائمة حاليا في الجنوب . ولا يصح للمجتمع الدولي أن يظل مكتوف الايدي إزاء مصير السكان في الجنوب ، بل يجب أن يقوم بكل ما في وسعه لمنع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان من الاستمرار ومنع الرحيل على نطاق واسع .

السير ديفيد هناي (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

بعد ظهر اليوم لدى افتتاح مناقشاتنا ، استمعنا إلى كلمتين الاولى أجد أنها مروعة والثانية تبعث على الانزعاج .

إن التقرير الذي قدمه لمجلس الامن السيد فان دير ستويل ، الذي أشكره شكرا جزيلا ، ذلك التقرير الذي يتصل في معظمه بالقرار ٦٨٨ (١٩٩١) ومن ثم فإنه يهم المجلس كثيرا ، يبعث على الانزعاج البالغ . ولكن يؤسفني أن أجد أن تعليق ممثل العراق الدائم على ذلك التقرير - ولا شك أن ذلك بناء على تعليمات من حكومته - يبعث على انزعاج أشد . كل ما أمكنه قوله إزاء هذه الحقائق المروعة كان بعض المجادلات التهكمية والحجج القانونية وتحليلا طويلا لما إذا كانت الخبرة الهندسية للسيد فان دير ستويل كافية لتحليل مشروع النهر الثالث . حسنا ، لقد بنيت كلامي دائما على افتراض أن الهولنديين يعرفون الكثير عن مشاريع المياه الكبيرة ، ولا أميل إلى اتباع خط تفكير ممثل العراق . ولكن على أي حال ، فإن هذا خارج عن أعمال مجلس الامن . إن سفير العراق سألنا هل يعقل أن ترغب حكومة في قتل أعداد كبيرة من سكانها ؟ وأجيب رأسا ، لا ، ليس من المعقول . ولكن بناء على هذا المعيار لا بد أن حكومة العراق هي أكثر الحكومات اللامعقولة في العالم .

إن السيد فان دير ستويل كلمنا أولا عن الحالة الصحية في العراق وعن عدم قيام الحكومة العراقية بتنفيذ الخطة بمقتضى القرارين ٧٠٦ (١٩٩١) و ٧١٢ (١٩٩١) . وأعتقد أن سفير العراق يوحي بأن هذا أمر غير هام . وإنني شخصيا لا أعتقد إطلاقا أن هذا أمر غير هام . الحقيقة هي أنه لو أن تلك الخطة قد نفذت ، لأمكن استخدام بليون دولار - بليون دولار - من القيم والنقود لشراء المواد الغذائية والأدوية لسكان العراق . وليس هذا منتهى غايتها . فمجلس الأمن قال لدى اعتماد الخطة إنه سيعيد النظر في الرقم إذا اقتضى الأمر ذلك . لكننا لم نفعل ذلك مطلقا ، ويا أسفاه ، لاننا لم نتمكن من تنفيذ الخطة بفضل تعويق ، ثم رفض ، الحكومة العراقية لها . وهذا يشكل في ذاته مأساة تزيد من قمع الحكومة العراقية لسكانها - الأمر الذي يشكل مخالفة للقرار ٦٨٨ (١٩٩١) .

كلمنا السيد فان دير ستويل أيضا عن العمل الإنساني للأمم المتحدة وكيف يجري تعويقه . وسبق أن تلقينا تقرير الأمين العام المؤرخ في ٧ آب/أغسطس إلى أعضاء المجلس عن المفاوضات بشأن مذكرة التفاهم ، وقد استمعنا من الأمين العام أن العراق يحاول إرغام الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية على مغادرة العراق ، ويمارس الضغط لتقليل عدد حراس الأمم المتحدة وإذا أمكن إخراجهم بالكامل من العراق عن طريق عملية إنهاك .

وأوافق تماما مع قول السيد فان دير ستويل من أن البرنامج الإنساني تمس إليه الحاجة في العراق - وهذا يشمل عمل حراس الأمم المتحدة الذي يعتبر حيويا لرفاه الشعب العراقي في جميع أنحاء البلاد . لذلك فإن حكومتي ترحب كثيرا بأنباء دعوة السيد إلياسون وكيل الأمين العام لزيارة بغداد . وآمل أن تكون هذه بادرة على أن الحكومة العراقية سترى النور وستجدد مذكرة التفاهم دون المزيد من الجلبة . إن عدم القيام بذلك سيكون بكل تأكيد خطوة أخرى على درب القمع والمعاملة اللاإنسانية لسكانها .

إن ما قاله السيد فان دير ستويل للمجلس كاف ، مع التقارير التي نحصل عليها من الصحافة ومن جهات أخرى ، لنتبين أن العراق عاكف على عملية قمع على نطاق تام للسكان الشيعة في الاهوار الجنوبية . ولا يمكن أن يعد ذلك إلا تحديا صريحا لهذا المجلس ولقرار مجلس الامن ٦٨٨ (١٩٩١) ، الذي يطلب صراحة إلى العراق أن يضع نهاية لقمعه لسكانه المدنيين .

ومن الواضح أيضا مما وصفه وصف السيد فان دير ستويل وآخرون أن الحالة في الاجزاء الاخرى من العراق ، وبالاخص في شمال البلاد ، سيئة بنفس الدرجة تقريبا . قد لا تكون سيئة بنفس الدرجة لانه ليس هناك في هذه اللحظة قوات عسكرية تستخدم فعليا ، ولكنها سيئة للغاية مع ذلك ، لان الإبقاء على حصار اقتصادي ضد الشمال يسبب حرمانا ومعاناة شديدين للسكان الذين يعيشون هناك ، وهذا يتنافى أيضا مع القرار ٦٨٨ (١٩٩١) . وفي الجنوب ، بدأ العراق باستخدام الطائرات الثابتة الاجنحة للمرة الاولى في الآونة الاخيرة لقصف قرى الشيعة وتدمير المستوطنات البشرية والارواح البشرية في كل منطقة الاهوار . إن هذا الإجراء لا يمكن السكوت عنه .

لقد خلص هذا المجلس في العام الماضي ، قبل ١٥ شهرا ، إلى أن قمع السكان المدنيين العراقيين في كثير من أجزاء العراق ، بما فيها المناطق التي يسكنها الاكراد وأيضا في الجنوب ، مما أدى إلى هروب اللاجئين بأعداد كبيرة إلى تركيا وإيران ، يهدد في حد ذاته السلم والامن الدوليين . ورأت حكومة بلادي وعدد آخر من البلدان أن الحالة خطيرة وأن التعنت العراقي واضح لدرجة تقتضي اتخاذ التدابير للمساعدة على منع تعرض السكان للمزيد من القمع . وتبدو أن هذه الحالة قائمة الآن في جنوب العراق ، كما حدث في العام الماضي في الشمال .

ومما سمعناه الآن ، يبدو أن الاعمال العراقية ، في الحقيقة ، تهدد وجود قطاعات كبيرة من السكان المدنيين . ولهذا أود ان أختتم بياني بالقول إنه اذا كانت حكومة العراق ترغب في أن يقبل هذا المجلس زعمها بأن نواياها طيبة ، فإن هناك ثلاثة أشياء يتعين القيام بها فورا . أولا ، وضع نهاية لحصارها الاقتصادي على شمال العراق ؛ ثانيا ، وقف القمع في جنوب العراق ؛ ثالثا ، تجديد مذكرة التفاهم .

السيد بوداي (هنغاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لا يزال وفد هنغاريا يشعر بالقلق العميق إزاء الانتهاكات المنتظمة والشاملة والخطيرة لحقوق الإنسان في العراق ، وهي الانتهاكات التي تؤثر عواقبها بشكل مباشر على السلم والامن الدوليين في المنطقة . وأن البيان الذي قدمه السيد فان دير ستويل أمام هذا المجلس ، والذي نشكره عليه ، يعطينا معلومات جديدة ومذهلة عن الوضع الإنساني وحالة حقوق الإنسان للسكان المدنيين العراقيين .

ويعتبر وفد بلادي مشاركة السيد فان دير ستويل في هذه الجلسة للمجلس إسهاما هاما نحو زيادة الوعي بالصلة القائمة بين الطريقة التي تعامل بها حكومة ما مواطنيها والطريقة التي تتصرف بها على الساحة الدولية ، وكذلك الصلة بين أعمال الاحترام لحقوق الإنسان والحفاظ على السلم والامن الدوليين . وأن القرار ٦٨٨ (١٩٩١) الصادر عن المجلس والبيان الرئاسي المؤرخ في ١١ آذار/مارس ١٩٩٢ يسلمان بوضوح بهذه العلاقة بإبقاء حالة القمع في العراق قيد النظر المستمر من جانب مجلس الامن .

إن هذا الاستخفاف بالمعايير الدولية ، بما في ذلك أحكام المعاهدات في مجال حقوق الإنسان ، وهي المعاهدات التي أصبح العراق طرفا فيها ، يثير القلق بالفعل . فممارسات الإعدام الجماعي ، واستخدام التعذيب على نطاق واسع من جانب قوات الامن ، وعمليات الاختفاء القسرية ، والانتهاكات التي تمس المجموعات الإثنية او الدينية ، ولا سيما القمع الشامل للاكراد ، والآن عودة الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان لسكان مناطق الاهوار الجنوبية ، لا يمكن أن تفلت من إدانة المجتمع الدولي .

وفي أوائل العام الماضي ، ولدى الشروع بعملية إنسانية واسعة النطاق لإنقاذ أكراد العراق ، تصرف مجلس الامن على نحو مثالي . وقد كانت تلك الخطوات موجهة نحو بناء السلم ، ونحو ضمان حقوق الإنسان وحقوق الاقليات . وبالتالي فإن التقارير عن عدم تعاون الحكومة العراقية فيما يتعلق بالعملية الإنسانية للامم المتحدة لا ينبغي أن تغيب عن بال مجلس الامن أيضا . وإننا نحث العراق على التعاون مع الامم المتحدة للانتهاء في وقت مبكر من المفاوضات المتعلقة بتجديد مذكرة التفاهم التي تشمل البرنامج الإنساني .

وينبغي للسلطات العراقية أن تضع نهاية لأعمال القمع التي يتعرض لها السكان المدنيون في كل انحاء العراق . وينبغي لجهود الإغاثة الإنسانية أن تستمر دون عائق . وتتحمل حكومة العراق المسؤولية التامة عن تدهور الحالة الإنسانية في بلادها . وأن التنفيذ المبكر لقرارات مجلس الامن ذات الصلة ، بما في ذلك القرار ٦٨٨ (١٩٩١) وكذلك القرارين ٧٠٦ (١٩٩١) و ٧١٢ (١٩٩١) ، من شأنه أن يسهم في تحسين حالة حقوق الإنسان والظروف المعيشية للسكان المدنيين المتضررين في العراق .

وكما أكد رئيس الوفد الهنغاري في بيانه في اجتماع قمة أعضاء مجلس الامن في كانون الثاني/يناير ، ترى جمهورية هنغاريا أن احترام حقوق الإنسان وحقوق الاقليات الوطنية ليس مجرد مسألة قانونية أو إنسانية ، بل إنه جزء لا يتجزأ من الامن الجماعي الدولي ، كما حصل خلال أزمة الخليج وبعدها ، وأيضا مؤخرا في الصراع بين الشعوب السلافية الجنوبية . ومن ثم ، فإنه لا غنى عن اتخاذ مجلس الامن ، في سياق جهوده لبناء السلم ، لإجراء حاسم للدفاع عن هذه الحقوق وحمايتها حينما وأينما تتعرض للانتهاك الصارخ .

السيد اريا (فنزويلا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : السيد الرئيس ، إن سمات الاتزان والحكمة المعهودة فيكم في تسيير مناقشاتنا ستكون ضرورية للغاية هذا الشهر ، عندما يعالج المجلس مسائل هامة ومعقدة وحديثة كالحالة المعروضة علينا اليوم .

إن مثول السيد فان دير ستويل أمام المجلس لم يكن بوصفه مقررا خاصا للجنة حقوق الإنسان . فالسيد فان دير ستويل ليس شخصية عادية . لقد شغل مرتين منصب وزير خارجية بلاده ، هولندا ، البلد المشهور والبارز والديمقراطي ، وهو اليوم عضو في مجلس الدولة في بلاده . إن مصداقيته ومكانته مدعمتان بسيرته البارزة في الخدمة العامة . وإنا نشعر أن حسن نواياه لا يشك فيه . ولهذا السبب ، تولي بلادي قيمة وأهمية خاصة لبيانه أمام مجلس الامن .

إن التقرير الاول للسيد فان دير ستويل أمام المجلس في آذار/مارس من هذا العام ولّد مشاعر قلق وانزعاج عميقة لدى أعضاء المجلس - كما فعل تقريره اليوم - في إطار القرار ٦٨٨ (١٩٩١) . وفي ١١ آذار/مارس ، قبل خمسة أشهر بالضبط ، عقد المجلس جلسته التاسعة والخمسين بعد الالف الثالثة التي دعي فيها نائب رئيس وزراء العراق ، السيد طارق عزيز ، إلى التكلم . وبالنيابة عن المجلس ، وبصفتي رئيسا ، أشرت في تلك المناسبة إلى الفقرة ٣ من القرار ٦٨٨ (١٩٩١) التي تبين أنه من أجل إزالة التهديد الذي يتهدد السلم والامن الدوليين في المنطقة ، ينبغي وقف القمع للسكان المدنيين .

وأشارت أيضا إلى الفقرات من ٣ إلى ٧ من منطوق قرار مجلس الأمن ٦٨٨ (١٩٩١) ، حيث اتفق على أنه ينبغي السماح لجميع المنظمات الإنسانية الدولية بالوصول المباشر إلى جميع من هم بحاجة إلى مساعداتها . وطالب القرار أيضا بالتعاون الكامل من جانب حكومة العراق في هذا المضمار .

أخيرا ، وفي هذا الصدد ، قلت آنذاك بوصفي رئيس المجلس ، أنه إذا استمر القمع ، فإن التهديد للسلم والأمن الدوليين سيبقى قائما . وحقيقة عدم تجديد مذكرة التفاهم يتضمن انسحاب المنظمات غير الحكومية ، هذه الهيئات التي ساعد وجودها على تعزيز مصداقية العمل الإنساني الدولي ، ومما يؤسف له طبعا ، أنه لا بد للأمر أن يكون كذلك . إن الحيلولة دون حرية وصول المنظمات الإنسانية الدولية - المنظمات غير الحكومية - هو انتهاك واضح للقرار ٦٨٨ (١٩٩١) ، إلا أنه يمنح مصداقية للتنديدات التي سمعناها اليوم في المجلس .

ولا أظن أن الرسالة المؤرخة في ١٠ آب/أغسطس من نائب الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية ، والتي عُممت اليوم بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن S/24414 يمكن أن تمر دون أن تحظى بالاهتمام ، لأنها تنص على أن :

"إبادة أعداد كبيرة من السكان في جنوب العراق ، وخصوصا الشيعة ، يمكن أن تؤدي إلى وضع شبيه بالوضع الذي ساد في ربيع ١٩٩١ وهو يهدد بذلك السلم والأمن في المنطقة" .

وسأكرر هنا ما قلته ، بوصفي ممثلا لفنزويلا ، أثناء الجلسة المعقودة في ١١ آذار/مارس من هذا العام :

"إننا لواثقون بأن حكومة العراق ستدرك مسؤولياتها الإنسانية في ضمان المصالحة الوطنية لشعبها مع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان لجميع مواطنيها ، حيث يتعرض العديد منهم الآن لانتهاكات لا تحصى وليس لها ما يبررها لهذه الحقوق" . (S/PV.3059 ، ص ٨٩)

والمسؤولية الأخيرة تقع على عاتق العراق في تطبيع علاقاته مع المجتمع الدولي ، ممثلا بمجلس الأمن ، وإلا يعرض مرة أخرى السلم والأمن الدوليين في المنطقة للخطر .

وفي الختام ، أعتقد أن من الأهمية بمكان التركيز على حقيقة أن شاغل بلادي في هذه المناقشة يقوم على تضامنها الثابت واهتمامها بموضوع ذي أهمية قصوى للجنس البشري ، خصوصا ، الدفاع عن حقوق الإنسان في أي مكان تنتهك فيه أو تداس بالأقدام ، وتطلعها لاستعادة السلم والوئام في ربوع منطقة تسكنها شعوب هي صديقة تقليدية لفنزويلا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية) : أشكر ممثل فنزويلا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .

بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج على جدول أعماله .

وسيبقي مجلس الأمن هذه المسألة قيد نظره .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٥